الأمم المتحدة A/67/PV.79

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٧٩**

الثلاثاء، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

البند ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

منع الجريمة والعدالة الجنائية

السيد كوماسيت (جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن اعرب عن صادق تقديري لرئيس الجمعية العامة على تنظيمه لهذا لاجتماع الرفيع المستوى الهام لاستعراض خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

يشكل الاتجار بالأشخاص انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان الأساسية. فهو يحرم شبابنا ونساءنا وأطفالنا من أبسط حقوقهم الإنسانية الأساسية. ولسوء الطالع، أصبح الاتجار بالأشخاص أيضا تجارة مربحة لمن يقومون بها. وهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية لا تزال تشكل تهديدا خطيرا لمجتمعنا، لا سيما لأشد الفئات ضعفا، مثل النساء والأطفال، الذين يشكلون ٦٠ في المائة من مجموع الضحايا في العديد من أرجاء العالم.

وفي ضوء تلك الخلفية، لا بد أن نقوم على وجه الاستعجال بالتنفيذ الفعال لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وعلى الرغم من اعتماد وتنفيذ عدد من التدابير والالتزامات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص طيلة سنوات، فإن تطبيقها في الميدان لم يتسم بعد بالقدر الكافي من الفعالية لمنع المزيد من الجرائم وإنقاذ الضحايا. ومن الأهمية بمكان بذل المزيد من الجهود على جميع المستويات، وزيادة التركيز على الأسباب الجذرية لهذه الجرائم.

إننا جميعا نسلم بأن الفقر سبب من الأسباب الجذرية للاتجار بالبشر. فغالبا ما تجتذب المجتمعات المحلية الفقيرة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

للاتجار بالبشر. ويمكن للفقر أن يجعل الناس الأبرياء يديمون هذه الجرائم، لأنها سبيل سهل لكسب الدخل، مثلما يمكن للفقر أن يجعل من الناس الأبرياء ضحايا للاتجار بالبشر. وفي ذلك الصدد، فإن أفضل سبيل لمكافحة هذه الجريمة هو تركيز المزيد من الجهود على معالجة الفقر وكفالة تنمية اقتصادية مستقرة وفعالة بغية إيجاد مزيد من فرص العمل للسكان المحليين. وينبغي مواجهة الاتجار بالبشر على نحو شامل اقترانا بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

والجانب الهام الآخر فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر هو التعاون الإقليمي. التعاون العالمي مهم، لكن التعاون الإقليمي هو مفتاح المسألة، بما أن ٧٥ في المائة من جميع حالات الاتجار بالبشر تقع على المستوى الإقليمي، فيما بين البلدان المجاورة. واعتماد استراتيجيات وبرامج إقليمية ودون إقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر، تنطوي على المنظور الإقليمي والظروف ذات الصلة، أمر محمود. وفي ذلك السياق، أيد وفد بلدي تأييدا قويا المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر، لا سيما في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وفي منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية، من خلال المبادرة الوزارية المنسقة لحوض نهر الميكونغ لمكافحة الاتجار بالبشر. وبموجب ذلك الإطار دون الإقليمي، فإن ستة بلدان، وهي كمبوديا، الصين، ميانمار، تايلند، فييت نام، وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، تتعاون بصورة وثيقة في مختلف المجالات، لا سيما المنع وإنفاذ القانون وتقديم المساعدة إلى الضحايا، على سبيل المثال لا الحصر. وفي الوقت الراهن، نقوم بتنفيذ خطة العمل دون الإقليمية الثالثة، التي تستعرض بانتظام.

وتلتزم حكومة جمهورية لاوس بمكافحة الاتجار بالبشر، وقد قامت باتخاذ مختلف الإجراءات والتدابير لمكافحته على مدى السنين. وأنشئت اللجنة الوطنية لمراقبة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٤. ومنذئذ، اعتمدنا أول خطة عمل واستراتيجية وطنية لدينا لمكافحة الاتجار بالبشر، تقر بأن الفقر من بين الاسباب الرئيسية للاتجار بالاشخاص. وتركز الاستراتيجية على مجالات مثل المنع وإنفاذ القانون ومساعدة الضحايا وتوعية عامة الناس.

وقد اعتمدت العديد من برامج المنع في إطار الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل، بهدف زيادة الوعي العام بالاتجار بالبشر، في ذات الوقت الذي تزداد فيه محاكمة مرتكبي تلك الجريمة وفقا للقانون الوطني. وتم التحقيق في أربع عشرة حالة منذ أوائل هذا العام، تشمل ٢٠ من المتّجرين و ٤٩ من ضحايا الاتجار، معظمهم من النساء دون سن الثامنة عشرة. وقدمت تسع من هذه الحالات إلى المحاكمة.

وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية طرف في شتى الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار، بما في ذلك اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الاختيارية الثلاثة الملحقة بها. وبصفتها دولة طرفا في تلك الاتفاقيات، فقد عززت حكومة لاوس التشريعات والنظم الوطنية على نحو يتيح العقاب الرادع لمرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، بما في ذلك إدخال تعديل على قانون العقوبات الوطني وتعزيز مختلف التدابير المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان حكومة لاوس للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، ولمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وجه الخصوص، فضلا عن المجتمع المدني، على دعمهم المتواصل لنا في مكافحة الاتجار بالبشر. ومع ذلك، نود أن ندعو إلى مواصلة تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة على التصدي لهذه الجرائم المنظمة، مع مراعاة الاختلافات والاحتياجات المحددة لكل بلد.

السيد نينا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألبانيا البيان الذي أدلى به بالأمس المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/67/PV.77). وأود أن أبدي الملاحظات الإضافية التالية بصفتنا الوطنية.

وعتمدنا قبل ثلاث سنوات خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الأمر الذي يكرر التزامنا بمواصلة الكفاح ضد الاتجار بالبشر بوصفه أحد أبشع مظاهر النشاط الإجرامي. وفي الواقع، فإن من المؤسف للغاية أن الاتجار بالبشر لا يزال يعتبر الأسرع نموا في العالم بين الأنشطة التي تنفذ عبر الحدود الوطنية – على النحو الذي أكده التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص – وهو يسفر عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ولكرامة الضحايا. وعليه، فإننا نرحب بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يتيح لنا فرصة لاستعراض تنفيذ خطة العمل العالمية.

وقد أيدت ألبانيا إنشاء صندوق استئماني للتبرعات للضحايا عبر خطة العمل العالمية، الذي يوفر منحا صغيرة للمنظمات التي تساعد ضحايا الاتجار بالأشخاص. ونلاحظ مع التقدير – بصفتنا أحد البلدان التي استفادت المنظمات غير الحكومية فيها من المنح التي يقدمها الصندوق الاستئماني – التعهدات التي التزمت بها الدول الأعضاء أثناء هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

ونود أيضا أن نشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على شمول التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الذي أصدره في كانون الأول/ديسمبر، وهو إحدى النتائج الرئيسية التي أسفرت عنها خطة العمل العالمية. التقرير وقد أشار التقرير بحق إلى العديد من الجوانب الإيجابية للتقدم المحرز على الصعيد العالمي منذ بدء نفاذ بروتوكول باليرمو في عام ٢٠٠٣ مثل تجريم الاتجار بالأشخاص من قبل ١٣٤ بلدا. ومع ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء النتائج التي توصل إليها التقرير بشأن زيادة الضحايا من الأطفال والفتيات، والتي نرى أنها تشكل نداء قويا من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

ولا تزال جمهورية ألبانيا تلتزم بقوة بتنفيذ بروتوكول باليرمو واتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر. ويعرّف النظام القانوني الألباني الاتجار، أولا وقبل كل شيء، على أنه يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان واعتداء على كرامته وسلامته. واتساقا مع بروتوكول باليرمو واتفاقية مجلس أوروبا، فإن نهجنا فيما يتعلق بالاتجار يقوم على الحقوق الإنسانية للضحايا، ويركز على المنع ومقاضاة الجناة وحماية الضحايا. ونولي الآن مزيدا من الاهتمام لتحسين الإطار القانوني والسياسي بهدف التصدي للاتجاهات الراهنة في مجال الاتجار بالبشر بطريقة كلية وشاملة.

وندرك أيضا أن الاتجار بالبشر يحدث داخل حدود البلد وخارجها على حد سواء، وأن هذا الشكل الأخير يشمل عبور حدود عديدة قبل الوصول إلى الوجهة النهائية. وغالبا ما يكون الاتجار بالبشر ضمن الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية التي ترتكبها الشبكات المنظمة ذات القدرة على التنقل وتكييف أساليب عملها بسرعة عن طريق إعادة النشر. وعليه، فإنه يجب اتخاذ الإجراءات الجماعية من أجل تحقيق النجاح في مكافحة الاتجار بالبشر. ونحن ما زلنا ملتزمين بزيادة التعاون الإقليمي والدولي، فضلا عن تعزيز الشراكات.

وفي ذلك السياق فقد نجحت وكالاتنا المعنية بإنفاذ القانون في عام ٢٠١٢ في تنفيذ ١١ عملية مشتركة بنجاح مع وكالات العديد من البلدان في جميع أنحاء أوروبا. وقد أسفرت جميعا عن عمليات استهدفت مقاضاة الجناة. وتشير الاتجاهات الحالية في جمهورية ألبانيا إلى أن هناك انخفاضا في عدد ضحايا الاتجار بالبشر الذين تم الكشف عنهم في عام ٢٠١٢. ومع

ذلك، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد المواطنين الأجانب الذين سعوا إلى عبور حدود البلد بصورة غير قانونية من أجل الوصول إلى بلدان أوروبا الغربية. وفي سبيل التصدي لهذه الاتجاهات الناشئة، ما يزال مكتب المنسق المعني بمكافحة الاتجار بالبشر يواصل تدريب أفراد شرطة الحدود بهدف الكشف عن أي ضحايا محتملين للاتجار بالبشر بطريقة متخصصة وفي الوقت المناسب وسط المواطنين الأجانب، فضلا عن توفير الحماية اللازمة لهم.

ختاما، نود التأكيد مجددا على أن الضرر الناجم عن الاتجار بالبشر يطال جميع البلدان بطرق شتى. وعليه، نأمل أن يوفر هذا الاجتماع زيادة في التعاون والتنسيق وتقاسم أفضل الممارسات بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في مكافحة هذه الممارسة المروعة للرق المعاصر.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يرحب بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يتيح لنا فرصة جيدة لكي تقيّم الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، علاوة على بروتوكول باليرمو.

إن الاتجار بالأشخاص جريمة ضد كرامة الإنسان، ويشكل انتهاكا خطيرا لحقوقه. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية مشتركة عن القضاء على هذه الجريمة النكراء. ويقدم التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٢ –الذي أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفقا للخطة العمل العالمية – إسهاما قيّما فيما يتعلق بتحسين فهمنا لهذه المسألة. ويبين التقرير أن ما يقرب من نسبة ٧٥ في المائة من الضحايا الذين تم الكشف عنها على الصعيد العالمي، من النساء أو الفتيات، تضاف إليها نسبة ١٠ في المائة من الفتيان الضحايا. وتوضح هذه الأرقام أن الأشخاص الضعفاء، بمن في ذلك النساء والأطفال، هم الأهداف الرئيسية للاتجار بالبشر.

ومن المهم الوصول إلى الضحايا الذين يواجهون ظروفا تتسم بالضعف، علاوة على تعزيز قدراتهم ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع بطريقة سهلة. غير أن أساليب عمل الجناة أصبحت أكثر تطورا وخفاء، الأمر الذي يجعل من الصعب الكشف عن الضحايا وإنقاذهم. وعلى سبيل المثال، تفيد التقارير في اليابان أن السماسرة يسعون إلى حصول الضحايا على تأشيرات الدخول بوسائل من قبيل الزيجات الصورية.

ولا تزال مكافحة الاتجار بالأشخاص تشكل أحد أهم مجالات سياسات الحكومة اليابانية.

بالتالي، فقد وضعت الحكومة عام ٢٠٠٩، استنادا إلى بروتوكول باليرمو، خطة عمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص بغية النهوض بالجهود المشتركة التي تبذلها السلطات المختصة للتصدي لهذه الجريمة التي ما فتئت تتطور. جاءت الخطة نتيجة جلستي تشاور مع المنظمات غير الحكومية ونتيجة المناقشات الجارية في إطار الفريق العامل المكون من السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وهي خطة شاملة، تغطي العناصر الأربعة، ألا وهي ”الوقاية والمقاضاة والحماية والشراكات“. وتجري متابعة تنفيذها بصورة منتظمة.

علاوة على ذلك، فإن فرقة عملنا المشتركة بين الوزارات المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص اعتمدت مؤخرا مجموعتين من الإرشادات للمساعدة على تنفيذ خطة العمل بفعالية. فالإرشادات الخاصة بالتعرف على ضحايا الاتجار تبين للضباط كيفية التعامل مع حالات الاتجار، وتشجع على تبادل المعلومات والتعاون بين السلطات ذات الصلة، بما في ذلك الشرطة وسلطات مراقبة الهجرة، والمكاتب الاستشارية النسائية، ومراكز إرشاد الطفل، ومكاتب تفتيش معايير العمل. المجموعة الثانية من الإرشادات، المتعلقة بحماية الضحايا، توجه انتباه المسؤولين المعنيين إلى أهمية كفالة أمن الضحايا، والتعامل معهم باعتبارهم ضحايا حتى وإن كانت أنشطتهم

حال الاتجار بهم تشكل جريمة، واتخاذ خطوات تكفل استقرار وضعهم القانوني، بما في ذلك تمديد تأشيراتهم، ومنحهم إذنا خاصا بالبقاء في اليابان. تلقي تلك الإرشادات أيضا الضوء على ضرورة أن تقدم المكاتب الاستشارية النسائية للضحايا الدعم في شكل مأكل وملبس ومأوى، وخدمات الترجمة الشفوية، وإسداء المشورة، وتوفير الرعاية الطبية.

بالإضافة إلى هذه الجهود، ندرك في بلدنا أهمية وجود شراكات متينة بين دول المقصد والمنشأ. ومن أجل تبادل المعلومات على نحو فعال مع دول المنشأ، بعثت اليابان بوفد معني بتدابير مكافحة الاتجار بالبشر إلى العديد من البلدان، وعقدت اجتماعات فرقة عمل مشتركة مع بلد واحد. هناك العديد من المسائل التي يتعين التصدي لها في دول المنشأ والمعبر، مثل بناء قدرات الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، وحماية الضحايا ودعمهم وإعادة إدماجهم. وبالتالي فقد أسهمت اليابان في مختلف مشاريع المساعدة التقنية، والعديد منها في جنوب شرق آسيا، إما على نحو ثنائي أو من خلال المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. من أجل منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، من الضروري زيادة الوعي بين المواطنين فضلا عن الحكومات. اليابان ملتزمة بمعالجة هذه المسألة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء الأخرى وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع المدني.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أؤكد أهمية هذا الاجتماع، الذي يمكننا من تقييم التقدم الذي أحرزناه والمجالات التي ينبغي أن نحسن فيها جهودنا الرامية إلى تنفيذ خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

هذا شكل حديث من أشكال العبودية يحط من قدر الناس، ويجعلهم مجرد سلعة يمكن الاتجار بها واستغلالها، ويلحق ضررا مباشرا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للملايين من الرجال والنساء والأطفال. إن الاتجار بالأشخاص، باعتباره شكلا من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، جريمة مركبة يمكن للعديد من البلدان أن تصبح مناطق منشأ لضحاياها، وفي نفس الوقت، مناطق معبر ومقصد، ما يجعل من الصعب تحديد المنظمات الإجرامية المتورطة والصلات القائمة فيما بينها. في ضوء هذه المسألة، وفي مواجهة ضرورة التوصل إلى استجابة دولية منسقة لجريمة من الواضح أنها عابرة للحدود الوطنية، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٩٣/٦٤، الذي وافق على خطة العمل، وبالتالي أنشأ أداة فعالة للتصدي للأبعاد والخصائص المختلفة للاتجار بالبشر.

في ذلك السياق، فإن كولومبيا، وفقا للبروتوكول التكميلي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، قد أحرزت كولومبيا تقدما في مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية في مجالات الوقاية والتوعية والحماية وتقديم مساعدة للضحايا، وكذلك في التحقيق والمقاضاة. كل الجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية منصوص عليها في قانون صدر عام ٢٠٠٥ يصنف الاتجار بالبشر بوصفه جريمة، وينشئ لجنة مشتركة بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتعزيز تنفيذ استراتيجية وخطة عمل وطنيتين لمكافحة الاتجار بالبشر، من بين أنشطة أخرى.

فيما يتعلق بالتجريم، يعتبر الاتجار بالأشخاص في كولومبيا جريمة حين يجري احتجاز شخص ما، أو نقله، أو إدخاله، أو إيواؤه، داخل أراضينا الوطنية أو خارجها بغرض استغلاله. وهذا العنصر الأخير أساسي في ما تقوم به كلومبيا من مكافحة شاملة للاتجار بالأشخاص، إذ يُعد من الجرائم في كولومبيا أي نشاط يرمي إلى جني الأرباح، سوءا كانت مالية أو غير ذلك، للشخص نفسه أو للآخرين، بإخضاع أفراد للبغاء أو غيره من

أشكال الاستغلال الجنسي، أو للعمل أو الخدمات القسرية، أو للاسترقاق أو للخدمات الشبيهة بالاسترقاق، أو للعبودية، أو استخدام الآخرين للتسول، أو الزواج القسري، أو نزع الأعضاء، أو السياحة الجنسية، والأشكال الأخرى للاستغلال تعتبر جرائم في كولومبيا.

وأحد الأمثلة على التقدم الذي أحرزته كولومبيا هو المستوى العالي من المؤسسية والالتزام بمكافحة الاتجار بالبشر. في عام ٢٠٠٥، أُنشئت لجنتنا المؤسسية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي هيئة استشارية وتوجيهية مكونة من ١٤ من الكيانات الوطنية، تهدف إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المؤلفة من أربعة مجالات استراتيجية، هي الوقاية؛ وتوفير الحماية والمساعدة للضحايا ؛ والتعاون الدولي ؛ والتحقيق والمقاضاة.

فيما يتعلق بالوقاية، تقوم كولومبيا، بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، بحملات توعية بشأن الجريمة ومظاهرها المختلفة، فضلا عن برامج تدريبية للمدعين العامين تقوم على أساس بروتوكولات محددة لمحاكمة قضايا الاتجار بالبشر باستخدام أسلوب محاكاة المحاكمات، وذلك بهدف خلق وتطوير أدوات عملية تمكّن الموظفين من التعرف على هذه الجريمة ومقاضاتها بفعالية. فيما يتعلق بالحماية والمساعدة، اللتين نسعى من خلالهما إلى كفالة المساعدة والحماية الشاملة والمؤهلة لضحايا الاتجار بالبشر بتطوير آليات للحماية، في إطار أنظمة الإدارة والتحقيق والمقاضاة لدينا، قمنا بإنشاء مركز عمليات لمكافحة الاتجار بالبشر، يهدف إلى تنسيق عمل المؤسسات ذات الصلة في تقديم المساعدة والدعم القانونيين للضحايا أثناء الإجراءات الجنائية، بغية كفالة أمنهم الشخصي، ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، والنأي عن المعاملة التمييزية.

قامت كولومبيا بتعزيز الهيئات الوطنية المسؤولة عن التحقيق والمقاضاة في قضايا الاتجار بالأشخاص من أجل زيادة الكفاءة والفعالية في محاكمة السلوك الإجرامي والمعاقبة عليه. ولقد مكننا ذلك من إرساء فهم أكثر شمولا للظاهرة، بحيث أنه في العام الماضي لوحده، نجحت الشرطة الوطنية في تفكيك أكثر من ١٠ من الشبكات العابرة للحدود الوطنية الضالعة في الاتجار بالبشر، وفتح المدعي العام تحقيقات في ١٠٧ قضية أسفرت عن ٢٢ إدانة.

وأخيرا، وفي سياق التعاون الدولي، فإن كولومبيا تبذل جهودا لتعزيز الآليات على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وتحقيقا لهذه الغاية، تنفذ كولومبيا ثلاث استراتيجيات. وتتمثل الأولى في اقتراح التوقيع على مذكرات تفاهم ثنائية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. والثانية هي تشجيع وضع خطط عمل ثنائية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتي تشمل جريمة الاتجار بالأشخاص. وتتمثل الاستراتيجية الثالثة في الدعوة إلى عقد اجتماعات للهيئات الأمنية والقضائية الرفيعة المستوى.

وبينما أُحرز تقدم كبير حتى الآن، فإن نطاق المشكلة وخصائصها يدلان على ضرورة العمل بحزم أكبر وتجاوز النهج الذي يركز فحسب على إنفاذ القانون والعقاب. وعلى النحو المبين في خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ينبغي أن يشكل التركيز على حماية الضحايا ومساعدتهم نبراسا يتم الاهتداء به في جميع الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي للتصدي لهذه الجريمة.

وترى كولومبيا أن من الضروري زيادة التزام جميع الدول لضمان حماية الضحايا ومنع تعرضهم للإيذاء مرة أخرى. ويتعين علينا تعزيز آليات التعاون لتيسير العودة الطوعية للضحايا وضمان الاحترام الكامل لحقوقهم وأمنهم وسلامتهم. وبالتالي، نعتقد أنه لا بد من أن نعزز وننفذ بشكل صارم قوانين للعمل تلزم الشركات باتخاذ تدابير لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص في سلاسل الإنتاج والتوزيع.

فالظاهرة العالمية للاتجار بالأشخاص تتطلب أن تبذل جميع الدول الممثلة في هذه القاعة اليوم جهودا منسقة. وفي هذا السياق، فإن البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص يمثلان إطارين في غاية الأهيمة للعمل من أجل توحيد قدراتنا السياسية والتقنية والتشغيلية لمعالجة هذه الظاهرة معا.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تشير التقارير الرسمية عن الأعداد المتزايدة فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص في أنحاء كثيرة من العالم، ولا سيما الأطفال والنساء، إلى حالة مثيرة قلق يتعين علينا معالجتها. وللقيام بذلك على نحو فعال، يستلزم الأمر تعاونا كاملا من قبل جميع أعضاء المجتمع الدولي.

وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود لهذه الجريمة، فإن التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي شرط لازم لبذل جهود جدية لمكافحتها. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي تعزيز وإنفاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة جميع أشكال الاتجار بالأشخاص والقضاء عليها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي معالجة وقمع جانب الطلب على ضحايا الاتجار، ولا سيما في البلدان الغنية، وينبغي توفير الحماية للضحايا، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يخضعون في الغالب للعمل القسري والاستغلال الجنسي أو التجاري والعنف والاعتداء الجنسي.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء العدد المتزايد من الحوادث المبلغ عنها للاتجار بالأشخاص لغرض استئصال الأعضاء، فضلا عن الاتجار بالأعضاء والأنسجة والخلايا.

وجمهورية إيران الإسلامية ترى أنه في سياق مكافحة الاتجار بالأشخاص، لا بد أيضا أن يعالج المجتمع الدولي الأسباب الجذرية لهذه الجريمة في نفس الوقت. ومن بين العوامل التي تساهم في جعل الأشخاص عرضة للاتجار الفقر الاقتصادي والثقافي والبطالة وانعدام الفرص الاجتماعية والاقتصادية والأشكال العديدة للعنف وانعدام الأمن، وخاصة في حالات الصراع، والتمييز والتهميش وكذلك الأزمات المالية العالمية. ولذلك، نشجع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى ذات الصلة على تبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة المتعلقة بأنشطة مكافحة الاتجار، ولا سيما بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص. ونود أيضا أن نشدد على دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك بصفتنا منسق فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وعلى الصعيد الوطني، تنص المادة ١٥٦ من دستور جمهورية إيران الإسلامية على أن منع الجريمة يمثل واحدة من مسؤوليات السلطة القضائية في البلد. وعلاوة على ذلك، وقبل تسع سنوات، أقر البرلمان تشريعا بعنوان قانون مكافحة الاتجار بالبشر. ويتألف القانون من ثماني مواد تجرم وتعاقب جميع أشكال الاتجار بالبشر. وتنص المادتان ٤ و ٧ من القانون على محاكمة ومقاضاة أي إيراني، سواء كان مسؤولا أو شخصا عاديا، وسواء كان يعيش داخل البلد أو خارجه، أمام محكمة مختصة ومعاقبته في حالة ارتكابه لجريمة الاتجار بالبشر. وكما يشير الموقع الشبكي لوزارة الداخلية في جمهورية إيران الإسلامية، فقد فككت قوة الشرطة الخاصة في بلدنا ٤٦ عصابة من عصابات الاتجار بالبشر في الشهور الأخيرة، فيما ألقي القبض على ١٤٧ شخصا أثناء عمليات مكافحة الاتجار.

بخصوص الحماية، تتولى منظمة الرعاية الحكومية والبلديات تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لضحايا الاتجار بالأشخاص في البلد.

وجمهورية إيران الإسلامية تقوم بدور نشط دائما في مكافحة الاتجار بالمخدرات، ولا سيما عبر حدودها، وذلك

بوصفها بلدا من بلدان المرور العابر والمقصد على حد سواء. وبما أن شبكات الاتجار بالبشر تقيم صلات مع أنشطة إجرامية أخرى تتراوح ما بين غسل الأموال والبغاء واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والرق والاتجار بالمخدرات، من الأهمية بمكان أن ينظر المجتمع الدولي في الصلات المحتملة بين هذه الأنشطة الإجرامية وأن يكون مستعدا لمكافحتها بقوة عند الضرورة.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد التزام حكومة بلدي بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وكذلك استعدادها للتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين في هذا الصدد.

السيد نتواغي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في شكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وترحب بوتسوانا بالفرصة التي يتيحها هذا الاجتماع للإسهام في استعراض تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

ونود أن نشكر الأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرهما من المتكلمين على بياناتهم الاستهلالية الملهمة (أنظر A/67/PV.77). ونود أيضا أن نشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن التقرير العالمي لعام ٢٠١٢ عن الاتجار بالأشخاص الذي يشكل الأساس لمناقشاتنا اليوم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوت ديفوار بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/67/PV.77).

إن بوتسوانا تولي أهمية كبيرة لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي اعتمدتها الجمعية العامة في تموز/يوليه ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن خطة العمل لا تمثل غاية في حد ذاتها، فإنها تنص على تدابير واسعة وشاملة ترمي إلى التصدي للاتجار بالبشر. وبالتالي، فإنها تسهم في تنفيذ الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص. وبينما تبرز الخطة الجوانب الرئيسية للاتجار بالبشر، فإنها تولي أهمية كبيرة أيضا لاتباع نهج يستند إلى حقوق الإنسان ويركز على الضحايا في التصدي للمشكلة.

منذ اعتماد خطة العمل العالمية، قبل ما يقرب من ثلاث سنوات، فإننا نقر بالتقدم الكبير الذي أحرزته الأمم المتحدة فيما يخص تحقيق قدر أكبر من التنسيق فيما يتعلق بدعم الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويجب علينا بالتالي ألا نسمح بتلاشي الزخم الذي تولد حتى الآن، من خلال اعتماد خطة العمل التاريخية تلك.

ويحيط وفد بلدي علما بارتياح، باستمرار تركيز أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة بشكل قوي على الاتجار، بما فيها مجلس حقوق الإنسان وآلياته. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب بعمل الهيئات ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات والمقررين الخاصين وهم يواصلون تسليط الضوء على هذه المسألة في ملاحظاتهم وتوصياتهم الختامية، الواردة في التقارير التي تقدمها الدول الأطراف.

وتشجعنا أيضا الجهود والتدابير التي اتخذها العديد من البلدان لمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك سن وتنفيذ قوانين وطنية شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر، وخطط العمل، وتعزيز التعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية. وتشير كل تلك الجهود إلى عزمنا والتزامنا باتخاذ تدابير جماعية في ذلك الصدد.

لقد أصبح الاتجار بالأشخاص ظاهرة اجتماعية واقتصادية كبيرة في جميع البلدان. ورغم تصدره جدول الأعمال الدولي والجهود المبذولة لزيادة مستوى الوعي العام بالمشكلة، فإن العديد من البلدان، بما في ذلك بلدي، لا تزال أرضا مواتية للمتّجرين الذين يستفيدون من مواطن الضعف الناجمة عن الفقر وعدم المساواة والبطالة والنقص العام في الفرص المتاحة

لقطاعات واسعة من شعوبنا، ولا سيما النساء، اللائي يشكلن غالبية الفقراء في معظم المجتمعات.

ويشير هذا النمط من الاتجار بالأشخاص الملاحظ في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلى أن جميع بلدان الجماعة تقريبا بلدان منشأ، والبعض الآخر بلدان عبور ومقصد. نظرا لموقع بوتسوانا وقربها من الدول المجاورة، فقد استخدمت كطريق للاتجار ومركز للمتّجرين. ويظهر الاتجاه السائد في الاتجار عبر الحدود في المنطقة أن النساء والفتيات يشكلن غالبية ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي.

إن بوتسوانا وغيرها من البلدان في الجماعة، تعترف بوجود مشكلة الاتجار بالأشخاص وضرورة التصدي لها على نحو فعال، كما يتضح من الجهود التي تبذلها فرادى الدول الأعضاء بنشاط. وتحقيقا لهذه الغاية، ثمة وعي متزايد بالحاجة إلى اتخاذ مبادرات مشتركة جيدة التنسيق على الصعيدين الإقليمي والوطني تهدف إلى سن تشريعات ووضع سياسات منسقة لمعالجة هذا الخطر. وفي ذلك الصدد، لا تزال جهودنا كدولة، تسترشد بالصكوك الإقليمية مثل خطة العمل الاستراتيجية للجماعة التي مدتها ١٠ سنوات، بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. إننا حاليا بصدد صياغة تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر في بوتسوانا. كما يواصل مختلف أصحاب المصلحة العمل معا لمعالجة المشاكل المرتبطة بالاتجار.

ورغم أن التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص يشير إلى أن تقدما معقولا قد أحرز في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، لا يزال يساورنا القلق جراء استمرار وانتشار الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والفتيات، وتشكل الوتيرة المثيرة للقلق لزيادة الضحايا من الأطفال، وزيادة عدد الفتيات على وجه الخصوص، قلقا بالغا لوفد بلدي. ولذلك، أود أن أؤكد أهمية اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات، خشية أن يستمر المسؤولون عن هذه الجريمة البشعة، المتمثلة في الاتجار بالبشر، في القيام بذلك مع الإفلات من العقاب.

وبينما نعترف بأن عدم وجود تشريع محدد يجرم الاتجار بالأشخاص يقوض جميع الجهود الجارية التي تبذلها الحكومات، فإننا نلاحظ أيضا أن إنفاذ قوانين مكافحة الاتجار بالبشر لا يزال يشكل تحديا لكثير من الدول، كما يدل على ذلك انخفاض عدد الملاحقات القضائية حيث توجد هذه القوانين. وفي ذلك الصدد، تتشاطر بوتسوانا بقوة الرأي القائل بضرورة استمرار إيلاء الأولوية لتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى ملاحقة ومعاقبة الجناة، والأهم، بناء قدرات الدول، وتحديدا قدرة المؤسسات والمهنيين العاملين في مجال التصدي للاتجار بالأشخاص.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي توليها بوتسوانا لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن وفد بلدي يؤيد تماما الدعوات لتعزيز قدرة ذلك الكيان على مساعدة الدول الأعضاء فيما يخص تنفيذ كل الركائز الأربع الواردة في خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والصكوك الدولية القائمة الأخرى ذات الصلة.

إن مكافحة الاتجار بالأشخاص بحاجة إلى أن ينظر لها باعتبارها مسؤولية مشتركة بين الدول. ولذلك نعتقد أن لدى المجتمع الدولي الأدوات اللازمة لمكافحة ذلك التحدي، الذي ليس بأي حال من الأحوال مشكلة مستعصية على الحل. والمطلوب هو الوقوف صفا واحدا لتحقيق هدف مشترك من أجل الصالح العام للبشرية. إننا ندرك أيضا أهمية الحاجة إلى التقييم المستمر ورصد جهودنا والتدابير المتخذة على جميع المستويات من أجل تقييم فعاليتها فيما يخص مكافحة الاتجار بالبشر.

وأود أن أختتم بالتأكيد على الحاجة إلى مزيد من الإرادة السياسية والالتزام بمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص. وفي ذلك الصدد، أؤكد مجددا التزام بوتسوانا بالتنفيذ الفعال لخطة

العمل العالمية والصكوك الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي في البداية، أن أعرب عن تقديرنا لرئيس الجمعية العامة والميسرين، الممثل الدائم للنمسا والممثل الدائم للرأس الأخضر، على عملهما فيما يخص التحضير لهذا الاجتماع الرفيع المستوى. ويرى وفد بلدي بأن هذا الاجتماع قد عقد في الوقت المناسب وتشتد الحاجة إليه، نظرا إلى أن الاتجار بالبشر لا يزال يشكل جريمة على نطاق واسع تؤثر على كثير من الدول الأعضاء.

وتدين ماليزيا، جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، بأشد العبارات الممكنة الجرائم البشعة للاتجار بالأشخاص. ونحن ملتزمون بجدية ونبذل كل جهد ممكن في حدود إمكانياتنا لمعالجة المشكلة والقضاء عليها في نهاية المطاف.

إن ماليزيا تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ الخطة العالمية التاريخية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدت بموجب القرار ٦٤/٢٩٣ في عام ٢٠١٠. ووافقت الحكومات من خلال الخطة، على اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية ومساعدة الضحايا، والملاحقة القضائية للجرائم ذات الصلة وتعزيز الشراكات بين المؤسسات الحكومية وجميع مختلف أصحاب المصلحة.

من جانبنا، سنت ماليزيا قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠٠٧، الذي تم تعديله في وقت لاحق ليصبح قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص (المعدل) لعام ٢٠١٠. وكانت التعديلات ضرورية لسد الثغرات وتوسيع نطاق القانون لمعالجة مشكلة تهريب المهاجرين. وسمح قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص للعام ٢٠٠٧ بإنشاء ما أصبح، منذ قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص (المعدل) لعام ٢٠١٠، مجلس مكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب المهاجرين. إن المجلس مسؤول عن صياغة السياسات وتنفيذ خطة العمل الوطنية لعام ٢٠١٠ الخاصة بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

ورغم نهجنا الشامل فيما يخص المشكلة، فإننا نواجه العديد من التحديات. ولأننا أصبحنا بلد مقصد وبلد عبور، وحتى بدرجة أقل، بلد منشأ، فقد وضعنا في موقف لا نحسد عليه، علينا فيه دراسة المشكلة على عجل. ورغم كونه وضعا لا نحسد عليه ربما، تكمن مزاياه في أنه سمح لنا بتقدير جسامة التحدي الذي ينتظرنا. من خلال تجربتنا، تعلمنا أن التعاون والتنسيق مع البلدان المجاورة أمر أساسي في جهودنا المشتركة لمكافحة آفة الاتجار بالأشخاص القبيحة.

ولذلك، ترحب ماليزيا بإطلاق التقرير العالمي عن الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٢، الذي أُعد عملا بالقرار ٦٤/٢٩٣. ويقدم لنا التقرير بيانات شاملة وموثوقة عن المجرمين والضحايا وتدفقات الاتجار في جميع المناطق من أجل مكافحة هذه الآفة القبيحة بفعالية أكبر. ويسرنا أن نلاحظ أن التقرير هو الأول من نوعه وأنه يسلط الضوء على أنماط وتدفقات الاتجار بالأشخاص.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بقلق بالغ لأن النساء يشكلن قرابة ٦٠ في المائة من جميع ضحايا حالات الاتجار التي تم رصدها عالميا، يليهن الأطفال بنسبة ٢٧ في المائة. وبينما يُعتبر التصديق الواسع النطاق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال قصة نجاح، يتعين علينا بذل المزيد من الجهد. وعلى الرغم من أن البروتوكول قيم وشامل، ما من شك في أن التحدي الرئيسي الذي ينتظر الدول الأطراف يتمثل في تنفيذ الأحكام الواردة فيه.

ختاما، تعتقد ماليزيا أن المجتمع الدولي يجب أن يكون حذرا في التعامل مع هذه القضية لئلا يحول الموارد والاهتمام عن معالجة الأسباب الكامنة وراء الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص. وفي هذا الصدد، لا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية

على أهمية معالجة عنصر العرض في بلدان المنشأ، ولا سيما العوامل المساهمة مثل الفقر والتخلف والتهميش.

السيد تشوا (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يمثل الاتجار بالأشخاص انتهاكا صارخا للكرامة الإنسانية وجريمة بشعة ومخزية. وسنغافورة تدينها بشدة. ونحن ملتزمون تماما بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وللأسف، فإن سنغافورة، بوصفها مركزا إقليميا للنقل، عرضة للاستخدام من قبل عصابات الاتجار. وقد عزز ذلك تصميمنا أكثر على مكافحة الاتجار بالأشخاص. ونحن نبذل جهودا شاملة بما يتماشى مع العناصر الأربعة التي تغطيها خطة العمل العالمية، والتي تشمل منع الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا ومقاضاة الجناة وتعزيز الشراكات مع الحكومات الأجنبية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد أعدت سنغافورة خطة عمل وطنية لرسم استراتيجياتنا لمكافحة الاتجار.

وجهود المنع التي نبذلها تستند إلى شراكات قوية مع أصحاب المصلحة داخل وخارج حدودنا. وقد عززنا قدرات موظفي إنفاذ القانون وتشريعات العمل لدينا للتعامل مع حالات الاتجار. ونشرنا أيضا ضباط اتصال من الشرطة في بعض البلدان المجاورة ليكونوا بمثابة نقاط اتصال لحالات الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص. والسلطات في بلدنا تنظم إحاطات ما قبل المغادرة وحملات ميدانية في بلدان مختارة لتوعية العمال الأجانب بحقوقهم كعمال وسبل الحصول على المساعدة. كما تُعقد حوارات منتظمة بشأن قضايا العمل مع السفارات الموجودة في سنغافورة.

ونحن نسلم بخبرة منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الاتجار ونقدر الدور الهام الذي تضطلع به. والسلطات المعنية في سنغافورة تُشرك المجتمع المدني بانتظام في وضع مبادرات السياسة العامة. وهي ترتبط بعلاقة عمل جيدة مع المجتمع المدني في إحالة قضايا الاتجار وتقديم الخدمات لضحايا الاتجار.

وعلى الرغم من أن سنغافورة ليست طرفا بعد في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، فقد اعتمدنا تعريف البروتوكول للاتجار بالأشخاص لأغراضنا التنفيذية. وحكومة سنغافورة تستعرض حاليا قوانيننا القائمة وتستكشف جدوى وضع تشريع منفصل. ويُكمل تلك الجهود العمل الجاري لسن قانون لمكافحة الجريمة المنظمة سيستهدف الجماعات الإجرامية المنظمة والأنشطة الإجرامية.

وتمشيا مع دعمنا لخطة العمل العالمية، تعمل سنغافورة مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في دراسة وضع خطة عمل إقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وإعداد اتفاقية للرابطة بشأن الاتجار الأشخاص. وستكون خطة العمل الإقليمية المقترحة متسقة مع خطة العمل العالمية وستدعم تنفيذها. وستركز هذه الصكوك الإقليمية على التعاون في مجال إنفاذ القانون ورعاية الضحايا ومبادرات الحماية. ومن المتوخى أن تكون بمثابة استجابة شاملة لمشكلة الاتجار، تراعي أيضا الثقافات ونظم الحكم المحلية واختلاف الأنظمة القانونية.

وسنغافورة تؤكد مجددا التزامها الثابت بمكافحة الاتجار بالأشخاص. ولا نزال يقظين وسنواصل تحسين تدابير سياستنا والقيام بدورنا في التصدي لهذه الآفة.

السيد سول كيونغ – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري لرئيس الجمعية العامة، معالي السيد فوك يرميتش، ومعالي الأمين العام بان كي – مون والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، لملاحظاتهم الاستهلالية الثاقبة. كما أعرب عن تقديري لسفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة لمكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد العالمي، السيدة ميرا سورفينو، ولرئيسة الشراكة العالمية للأصوات الحيوية، السيدة أليس نيلسن، لبيانيهما في الجلسة العامة الافتتاحية (انظر A/67/PV.77).

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن امتنانه للممثلين الدائمين للرأس الأخضر والنمسا لجهودهما في التحضير لهذا الاجتماع الرفيع المستوى.

إن الاتجار بالبشر نشاط إجرامي شنيع يشكل تهديدا خطيرا للكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية. فهو يستغل أشد الفئات ضعفا، وبخاصة النساء والأطفال، بلا شفقة. وبينما أدت الإدانة القوية والمتسقة من قبل المجتمع الدولي إلى إحراز تقدم معياري كبير في وضع حد لهذه الجريمة البشعة، لا يزال الاتجار بالبشر يمثل تحديا صعبا في أنحاء كثيرة من العالم.

وفي ظل هذه الخلفية، كان اعتماد خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٠ معلما هاما ليس لإعادة تأكيد التزامات المجتمع الدولي بإنهاء الاتجار بالبشر فحسب، ولكن أيضا لترجمة إرادتنا إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع. ويتيح هذا الاجتماع الرفيع المستوى فرصة جاءت في حينها لتقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات المتبقية في تنفيذ خطة العمل التاريخية هذه. وتؤكد خطة العمل على أربعة مجالات، ألا وهي، المنع والحماية والمقاضاة والشراكة. وفي هذا الصدد، أود أن أركز على النقاط التالية في تنفيذ خطة العمل.

أولا، تمثل مكافحة الإفلات من العقاب أمرا أساسيا لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر. وفي هذا الصدد، نعرب عن خيبة أملنا إزاء نسبة الإدانة المنخفضة في قضايا الاتجار بالبشر، على نحو ما هو وارد في التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٢ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. فدون ضمان المساءلة عن جرائم الاتجار، لا يمكننا أبدا أن نتوقع معالجة هذه المسألة بشكل أساسي. والأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل سن وإنفاذ تشريعات، وكذلك للتحقيق مع المسؤولين عن هذه الأنشطة الإجرامية ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

أما بالنسبة لجمهورية كوريا، فقد عدلنا مؤخرا القانون الجنائي لتضمينه حكما جديدا يتعامل مع الاتجار بالبشر بصورة شاملة. وحتى قبل هذا التعديل، كانت جميع أنواع الاستغلال مُعاقبة قانونا. غير أننا أصبحنا، بفضل التعديل الجديد، أفضل تجهيزا بأساس قانوني أقوى للتحقيق في الاتجار بالبشر ومقاضاة مرتكبيه. وفي متابعة لذلك التعديل، نعتزم التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

ثانيا، بالنظر إلى الطابع العابر للحدود الوطنية للاتجار بالبشر، يتعين علينا مواصلة تشجيع التعاون والتنسيق الفعالين بين البلدان ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.يشيد وفد بلدي بالدور الهام الذي يضطلع به فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص في تعزيز التنسيق والتعاون في الكفاح العالمي ضد الاتجار بالأشخاص. ونرحب أيضا بخطة الفريق المتعلقة بنشر سلسلة من أوراق المسائل هذا العام.

من جانبنا فلا نزال نشارك بصورة نشطة في مبادرات التعاون الإقليمي، مثل عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. وعملنا أيضا على تعزيز مشاركتنا في الأطر القانونية الدولية في مجالات إنفاذ القانون وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. وأبرمنا في الوقت الحالي معاهدات لتسليم المجرمين مع ٧٧ بلدا، إلى جانب توقيع معاهدات بشأن تبادل المساعدة القانونية مع ٦٨ بلدا.

نحن أيضا بحاجة إلى زيادة تعزيز حماية ضحايا الاتجار وتقديم المساعدة لهم. ونثني في ذلك الصدد، على العمل الهام الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. ويواصل الصندوق الذي أنشئ عبر اعتماد خطة العمل دعم المنظمات في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بتوفير المساعدة الملموسة إلى ضحايا الاتجار بالبشر. ونرى أيضا أن التقرير

العالمي عن الاتجار بالأشخاص الذي يقدم كل سنتين، والصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يسهم في تحسين التعرف على الضحايا وتيسير تقديم المساعدة لهم

لا تزال الحكومة الكورية تواصل تقديم الحماية والمساعدة إلى ضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بإنعاشهم وإعادة تأهيلهم اجتماعيا ونفسيا وبدنيا في تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ونعتزم في ذلك المجال، إطلاق مبادرة جديدة للتعاون مع البلدان النامية هذا العام.

غالبا ما توصف جرائم الاتجار بالبشر بأنها لا يمكن تصورها أو وصفها. ويأمل وفد بلدي أن يشكل هذا الاجتماع الرفيع المستوى مناسبة هامة لإظهار التزامنا الثابت بإنهاء الاتجار بالبشر بإرادة موحدة. وتكرر الحكومة الكورية التزامها بالجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص.

السيد لي هواي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): تظهر المعلومات المتاحة لنا حالة مثيرة للقلق البالغ. ويقينا فإن العواقب المترتبة عن الاتجار بالأشخاص على العالم والبلدان والمجتمعات والأفراد، بمن فيهم النساء والأطفال، ذات نطاق واسع وتتسم بالعمق. وإذ نلاحظ التقدم المحرز عبر الجهود التي نبذلها، فإن التحديات لا تزال معقدة ومتعددة الأوجه. وفي ذلك السياق، فإن خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص – التي اعتمدتها الدول الأعضاء في عام ٢٠١٠ – لا تزال معلما بالغ الأهمية.

ظلت مكافحة الاتجار بالبشر، جنبا إلى جنب مع اتباع نهج شامل إزاءها يشكلان دوما أولوية بالنسبة لحكومة فييت نام وجزءا من سياستها العامة. وتشير خبرتنا في هذا المجال إلى ضرورة التصدي للأسباب الجذرية الاجتماعية – الاقتصادية لهذه الظاهرة على الدوام بالتوازي مع جهود مكافحة الجريمة. ويجب أن يكون منع الجريمة ومساعدة الضحايا عنصرين أساسيين.

يتجلى الالتزام السياسي القوي من جانب فييت نام بالتصدي لمشكلة الاتجار بالبشر في العدد الكبير من القوانين والسياسات وبرامج وخطط العمل الهامة التي اتخذناها في العديد من المجالات بما يتسق والركائز الرئيسية الأربع لخطة العمل العالمية: المنع والحماية والمقاضاة والشراكة. ويتمثل آخر تلك الخطوات في القانون الذي اعتمدته الجمعية الوطنية لفييت نام في عام ٢٠١١ بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر. ويوسع القانون –في جملة أمور – نطاق تعريف الاتجار بالبشر وينص على العديد من التدابير والالتزامات التي تقع على عاتق الدولة والمنظمات والأفراد في هذا المجال.

تهدف خطة العمل الوطنية الحكومية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥ إلى حماية جميع المواطنين الفييتناميين والأجانب الذين يعيشون في فييت نام من الاتجار بالبشر. وهي تتصدى للأحداث التي تحدث في فييت نام وعبر حدود فييت نام بالتعاون مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى. وتتألف الخطة من خمسة مشاريع رئيسية تتعلق بحملات الإعلام والتوعية، وبناء القدرات الخاصة بالأفرقة المتعددة التخصصات، وحماية الضحايا وتقديم المساعدة إليهم، وتعزيز النظام القانوني، ورصد تنفيذ القوانين والسياسات ذات الصلة، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالبشر.

وفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن لدى أحد فييت نام أعلى معدلات إدانة جريمة الاتجار بالبشر على النطاق العالمي. وفي الوقت الراهن – وفيما يتعلق بتنفيذ قانون مكافحة الاتجار بالبشر – فإن هيئة الادعاء الشعبية العليا تواصل بالتعاون مع الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة صياغة تعميم مشترك بين الوكالات بهدف الوصول إلى توجيهات مفصلة بشأن الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر وتشديد العقوبات على تلك الجرائم. وتضطلع وسائط الإعلام

في فييت نام بدور هام في حشد التأييد العام لتلك الخطوات بالإضافة إلى الكشف عن الجرائم.

صدقت فييت نام على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل للاتفاقية، وهي تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها بموجب تلك الصكوك. وقد أبرمت فييت نام اتفاقات ثنائية، فضلا عن الأنشطة التعاونية مع جميع البلدان المجاورة والإقليمية بهدف منع ومكافحة الاتجار بالبشر. ونثني في ذلك الصدد على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فييت نام على إسهامه في التوقيع على العديد من مذكرات التفاهم بشأن التعاون لمكافحة الاتجار بالبشر والاتجار بالأشخاص لأغراض العمل، علاوة على المساعدة القانونية المتبادلة في المنطقة.

ما فتئت فييت نام تشارك أيضا في العديد من المبادرات والعمليات الإقليمية والدولية الأخرى بشأن الهجرة بوجه عام، ومنع الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر على وجه الخصوص، بما في ذلك عملية المشاورات بين حكومات منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن اللاجئين والمشردين والمهاجرين، والحوار بين آسيا والاتحاد الأوروبي بشأن هجرة العمل، والمبادرة الوزارية المنسقة في منطقة الميكونغ لمكافحة الاتجار، ومنتدى المنظمات البرلمانية المشتركة بشأن التعاون القانوني لمكافحة الاتجار بالبشر التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد عملت الحكومة ومختلف المنظمات الفيتنامية على نحو فعال مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والعديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية في ذلك الصدد. وتدل التجربة أيضا على أن تسييس المسائل ذات الصلة بالاتجار بالأشخاص أو انتهاكها بأي شكل من الأشكال بهدف خدمة المصالح الأنانية الضيقة للمنظمات أو الأفراد من شأنه أن يعوق التعاون، الأمر الذي يعوق التنفيذ في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

إن للاتجار بالبشر جذورا عميقة في الضعف والفقر واللامساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة، ونقص الفرص والعمالة، وانعدام فرص الحصول على التعليم والتمييز. وفي ذلك الصدد، فقد اتخذت الحكومة العديد من التدابير لمعالجة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي باعتماد استراتيجيات وخطط عمل وطنية، علاوة على العديد من المشاريع في مجالات الحياة الاجتماعية – الاقتصادية. وتشمل التدابير الأخرى المتخذة على الصعيد المحلي مجموعات توليد الدخل والتدريب المهني وتوفير فرص العمل ورأس المال.

تود فييت نام أن تكرر التزامها بمكافحة الاتجار بالبشر، وتتطلع إلى مواصلة التعاون مع المجتمع الدولي تحقيقا لتلك الغاية. ويحدونا أمل صادق في أن يساعد هذا الاجتماع على تعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر

السيد المسلّم (قطر): يطيب لي في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السيد فوك يرميتش، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد هذا الاجتماع لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي يعتبر بمثابة فرصة هامة وفريدة لجميع الدول من أجل تقديم الإنجازات وتحديد الثغرات والتحديات، نظرا لما تمثله جريمة الاتجار بالأشخاص من انتهاك للحقوق الأساسية والإنسانية التي لا يمكن التسامح فيها بأي شكل من الأشكال وفي أي مكان من العالم.

ويسعدني أن أغتنم هذه الفرصة لأعبّر عن تقديرنا للجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مكافحة الاتجار بالأشخاص على الصعيد العالمي، وخاصة في إعداد التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٢ والذي يقدم لمحة غير مسبوقة عن المعلومات المتاحة عن حالة التدابير المتخذة للتصدي لهذه الجريمة على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى دعم الدول في مكافحة هذه الظاهرة ومساعدتها على تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة.

إن جريمة الاتجار بالأشخاص تأتي في المرتبة الثالثة على مستوى العالم، بعد تجارة المخدرات والأسلحة. وقد أشار التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٢ إلى أن الاتجار بالأطفال، ولا سيما الفتيات، قد أخذ بالتزايد حيث شكل الأطفال نسبة تقارب ٢٧ في المائة من الضحايا المكتشفين. ومما لا شك فيه أن ظاهرة الاتجار بالأشخاص مرتبطة بشكل كبير بالفقر، حيث أن ضحايا الاتجار هم أكثر شرائح المجتمع فقرا وضعفا وتهميشا، وبخاصة النساء والأطفال. وبالتالي، فإن حماية الضحايا ترتبط بشكل وثيق بتمكين هذه الفئات من خلال تلبية احتياجاتها الأساسية، ووضع السياسات والبرامج التي تسعى إلى القضاء على الفقر وعدم المساواة.

إن المشاركة الرفيعة المستوى في اجتماعنا اليوم تعكس أهمية المضي قدما في تحقيق أهداف خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي أكدت فيها الدول الأعضاء التزامها بالقضاء على هذه الجريمة البشعة، كما أعربت عن تصميمها على منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا ومساعدتهم، علاوة على تشجيع الشراكات الهادفة التي تعزز التنسيق والتعاون.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أننا في دولة قطر نولي اهتماما بالغا لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، حيث أنه وفي إطار هذه الخطة قامت الدولة بترجمة الإرادة السياسية إلى إجراءات ملموسة من خلال تبني جهود مبتكرة لمكافحة هذه الظاهرة، واستصدار القانون القطري لسنة ٢٠١١ لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي يجرّم الاتجار بالبشر بكافة صوره وأشكاله. كما يتجلى ذلك الاهتمام واضحا أيضا من خلال حرص دولة قطر على المشاركة بفعالية في الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، وتطبيق القيم والمبادئ الإنسانية التي نص عليها الدستور القطري، وخاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والقيم الإنسانية التي تظهر جليا في السياسة الخارجية والداخلية التي تنتهجها الدولة.

وعلى سبيل المثال، قامت دولة قطر برعاية المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر في الدول العربية، بالتعاون مع المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وجامعة الدول العربية. كما أنه واستثمارا للجهود المبذولة لضمان سير المبادرة العربية لتحقيق أهدافها المنشودة، وتحت الرعاية الكريمة لصاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر، حرم حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر، فقد عقد منتدى الدوحة الثالث لمكافحة الاتجار بالبشر في شهر كانون الثاني/يناير من عام ٢٠١٣ تحت شعار ”اتجاهات معاصرة لمكافحة الاتجار بالأشخاص“. ولقد هدف المنتدى إلى تسليط الضوء على أهم الاتجاهات والآليات والتحديات المعاصرة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص لدعم القدرات الوطنية في إطار المبادرة العربية.

كما أن عضوية دولة قطر في مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر، ومساهمتها من خلال التبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالبشر، إنما يعكسان بشكل واضح مدى التزام الدولة بدعم الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة، وحماية الضحايا.

إن جريمة الاتجار بالبشر بكافة صورها وأبعادها تمثل انتهاكا صريحا لحقوق الإنسان التي نص عليها ديننا الإسلامي وكافة الشرائع السماوية والدساتير الوطنية والمواثيق الدولية. ومن هذا المنبر أود أن أعيد التأكيد على أن كل الجهود المبذولة في دولة قطر لمكافحة الاتجار بالأشخاص، إنما تعبّر عن إيماننا الراسخ والقوي بالمحافظة على الكرامة الإنسانية، ومسؤوليتنا الاجتماعية والوطنية والإنسانية بترسيخ قيم ومبادئ حقوق

الإنسان، واحترامنا بتطبيق وتفعيل المواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة التي انضمت إليها دولة قطر.

السيد آرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تعرب الحكومة الإسبانية عن سعادتها البالغة بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يتيح لنا فرصة لتبادل خبراتنا في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وتنسيق الاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على تلك الآفة.

لقد شهدت إسبانيا في السنوات القليلة الماضية انفتاحا لم يسبق له مثيل مكّن بلدنا من الترحيب بـ ٦ مليون مهاجر في العقد الماضي وحده. ولا ريب أن ذلك قد أسفر عن فوائد كبيرة، غير أنه أدى إلى تنامي الاتجار بالبشر إلى درجة لم تكن معروفة بالنسبة لنا في السابق، الأمر الذي يجبرنا على مواجهة تلك الحقيقة المحزنة.

وقد أدت تلك الحالة إلى أن تدرك إسبانيا تماما ذلك التحدي العالمي، فضلا عن وضع استراتيجية متعددة الأبعاد تركز على الضحايا وحقوقهم، بالتنسيق مع جميع الوزارات والسلطات المختصة ذات الصلة من أجل التصدي للمشكلة بمزيد من الكفاءة.

ويشكل الاتجار بالبشر مظهرا معاصرا للرق، وينطوي على انتهاك واضح لحقوق الإنسان، ويشكل انتهاكا لكرامة الأشخاص وسلامتهم وأمنهم وحريتهم، وخصوصا النساء والأطفال الذين يمثلون أكثر الفئات ضعفا. وعليه، ترى إسبانيا أن من الضروري تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في جهود مكافحة الاتجار بالبشر. وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أيضا أن مكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي تشمل أيضا مكافحة العنف الجنساني، بوصفه أحد أشد أشكال التمييز. وتؤيد إسبانيا في ذلك الصدد، نهجا يحدد الصلة الواضحة بين التمييز والعنف الجنساني، والاتجار بالأشخاص. وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أيضا أن الاتجار بالبشر يشكل تعبيرا عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تدر أرباحا تقدّر ببلايين اليورو على الصعيد الدولي. وهي ظاهرة خطيرة للغاية ولا يمكن التصدي لها بصورة ناجحة إلا عبر التعاون الدولي الوثيق والفعال في مجالات الأمن بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد على حد سواء.

وعليه، فإن من الأهمية بمكان العمل في بلدان المنشأ من أجل وضع آليات وأدوات وإجراءات تعاونية تهدف إلى الكشف عن الاتجار المحتمل بالضحايا ومنع حدوثه من بعض البلدان إلى الأخرى. وتحث إسبانيا المنظمات الدولية والدول الأعضاء على حد سواء على إيلاء اهتمام تفضيلي للضحايا عند وضع الاستراتيجيات والإجراءات الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر. وينبغي أن تركز الاستراتيجيات على توفير العناية والحماية المناسبتين للضحايا، على النحو المنصوص عليه في استنتاجات الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٤ إلى ١٥ آذار/مارس.

وفي ذلك الصدد، فإن من الضروري أن تتم مكافحة الاتجار بالبشر عبر منظور متعدد التخصصات، كي تقترن استجابات منع هذه الجرائم أو المعاقبة عليها بالالتزام الصارم من جانب الدول بكفالة الحماية الكاملة لحقوق الضحايا، مع إيلاء اهتمام خاص للجوانب المتعلقة بالإجراءات القانونية، فضلا عن ضرورة وضمان تقديم المساعدة القانونية المتخصصة إلى جانب الإجراءات الإدارية التي يمكن أن تؤثر عليها.

في هذا الصدد، كما هو مبين في المبادئ والإرشادات المتعلقة بحقوق الإنسان والاتجار بالبشر التي أوصت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإنّ:

”هذه هي الطريقة الوحيدة لمواصلة التركيز على الأشخاص المتجر بهم، حتى نكفل ألا نقلل من خطورة الاتجار فنعتبره مجرد مشكلة من مشاكل الهجرة، أو

مشكلة من مشاكل النظام العام، أو مشكلة من مشاكل الجريمة المنظمة“.

لقد أحرزت إسبانيا، بعد أن وضعت خطتها الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي، تقدما كبيرا سواء على الصعيد الدولي أو المحلي. فعلى الصعيد الدولي، تؤيد إسبانيا جميع الصكوك ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالبشر، بما فيها بروتوكول الاتجار بالأشخاص، والتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص؛ وصدقت على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر. بالإضافة إلى ذلك، نعمل بنشاط من أجل تعاون دولي أوثق وأكثر فعالية، هادفين إلى بناء جبهة متحدة تمكننا من القضاء التام على هذا الشكل من أشكال الرق المعاصر.

أما على الصعيد المحلي، فقد واءمت إسبانيا تشريعاتها امتثالا لالتزاماتها الدولية، وعززت قدراتها في مجال الحماية بوضع بروتوكول إطاري لحماية ضحايا الاتجار بالبشر. وأنشأنا أيضا نظاما لإدارة البيانات يقوم بجمع معلومات شاملة عن الأنشطة الوقائية وما تقوم به قوات الأمن الإسبانية من عمل في مكافحة الاتجار بالبشر. وأخيرا، فقد قمنا بتنظيم حملات للتوعية العامة، مثل حملة القلب الأزرق، وانضممنا إلى مبادرات أخرى مثل اليوم الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر في ٢٣ أيلول/سبتمبر، واليوم الأوروبي لمكافحة الاتجار بالبشر في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

خلال هذا العام، تقوم إسبانيا بتقييم خطتها الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، وتعتزم صياغة صك شامل جديد يعني بمكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي. ونعكف أيضا على صياغة قانون جديد ينشئ وضعا قانونيا للضحايا. وسنواصل تشجيع إدماج الضحايا في المجتمع وسوق العمل. ونأمل أيضا أن نزيد تمويل الآليات التي تقدم المساعدة للضحايا.

إسبانيا ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة الاتجار بالبشر. إن الإحصاءات والتقارير الحالية عن الاتجار بالبشر في بلدي، مثل تلك الصادرة من مكتب أمين المظالم لدينا، لا تبين، فحسب، أن إسبانيا تتمتع بأنظمة فعالة للتعرف على الضحايا ومكافحة الاتجار بهم، بل تبين أيضا مدى شفافية السلطات الإسبانية ومستوى تعاونها مع المنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

أدلى المراقب عن الاتحاد الأوروبي ببيان (انظر A/67/PV.77) يحدد الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لهذه المسألة، ويوضح الجهود التي تبذلها لمكافحتها، وقد اضطلعت إسبانيا بدور مهم في صياغة تلك الجهود.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): ترحب كوبا بهذا الاجتماع للجمعية العامة، وبالتقدم المحرز في المناقشات التي جرت داخل الأمم المتحدة بشأن مشكلة الاتجار بالبشر الدولية. ونشيد بالعمل الذي قام به الميسران، سفيرا الرأس الأخضر والبرتغال، وبطريقة إجرائهما للمشاورات التي أفضت إلى هذا الاجتماع. ونود أيضا أن نشكر وفد بيلاروس على ما بذله من جهود نشطة لمعالجة هذا الموضوع المهم.

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول والمجتمع المدني والمجتمع الدولي بأسره، ما برحت مظاهر الاتجار بالأشخاص تتزايد وتتنوع. تؤثر هذه الجريمة البشعة على ملايين الناس في جميع أنحاء العالم، لا سيما النساء والأطفال. الاتجار بالبشر شكل بغيض معاصر من أشكال الرق. فهو يحط من قدر البشر ويجعلهم متاعا أو سلعة يمكن الاتجار بها أو نقلها داخل البلدان أو خارجها، ثم، عند بلوغهم المقصد، يتعرضون للاستغلال، والإكراه على العمل ضد إرادتهم، بعد التحكم في حريتهم في التنقل والاتصال. الاتجار ينتهك أبسط حقوق الإنسان. إنه ظاهرة معقدة، ومكافحته تتخطى الحدود الوطنية وتتطلب منا

أن نعزز التعاون والتنسيق الدوليين على جميع المستويات من أجل الوقاية منه والقضاء عليه.

تقف خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٢٠١٠، شاهدا على أهمية التصدي لمشكلة الاتجار بالبشر من خلال آليات متعددة الأطراف تتسم بالانفتاح والشفافية والشمول، حيث تتاح لكل الدول الفرصة للمساهمة على قدم المساواة.

ليس للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وجود نشط في كوبا. ولهذا السبب، لا وجود فيها في الواقع للاتجار بالبشر، الذي له روابط قوية بهذا النوع من الجرائم. لذا فإن كوبا لا توصف بأنها بلد من بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد في إطار هذا النشاط. على الرغم من انخفاض حالات حدوث هذه الجريمة، فإن حكومة جمهورية كوبا تولي أهمية كبيرة لمكافحة الاتجار بالأشخاص في جميع مظاهره. فالاتجار مخالف للقانون في كوبا، وفقا للقانون الجنائي. في كوبا، يتضمن تعريف الاتجار بالأشخاص القيام بالترويج أو التنظيم أو التحريض بهدف دخول أشخاص أو خروجهم من البلد لأغراض البغاء أو أي شكل آخر من أشكال التجارة الجنسية. تعاقب تشريعاتنا الجناة عقوبة أشد في الحالات التي يكون فيها الضحايا من الأطفال. ونعمل حاليا على تنقيح التعاريف القانونية للفئات مثل الاستغلال، والوسائل، والعمل القسري، ويتم ذلك عموما باستخدام التعاريف الواردة في الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي تدخل كوبا طرفا فيها.

وترفض كوبا رفضا حاسما أي قوائم أو تقييمات تتعلق بالاتجار بالبشر في البلدان النامية تقوم بوضعها أي دولة، مهما بلغت قوتها، من جانب واحد، وبصورة انتقائية، ولدوافع سياسية. فمثل هذه الممارسة تتناقض مع مبدأ التعاون الدولي، كما تتنافى تنافيا واضحا مع أهداف خطة العمل العالمية.

ولا بد من وقف هذه الممارسة الانتقائية والتمييزية فورا. ولتحقيق التقدم والفعالية في مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد الدولي، يجب علينا وضع حد لجميع الممارسات الانتقائية أو التمييزية وازدواجية المعايير في التعامل مع هذه القضية. ولن يتحقق تقدم حقيقي في منع هذه الجريمة والقضاء عليها إلا من خلال التعاون وتنسيق الجهود بين جميع الدول.

السيدة زروق بوميزة (تونس) (تكلمت بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بانعقاد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع هام مثل الاتجار بالبشر. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره المعنون ”الاتجار بالنساء والفتيات“ (A/67/170)، وكذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على جهوده المتواصلة لمكافحة هذه الآفة.

وتونس تؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/67/PV.77).

إن الاتجار بالبشر، المعترف به بوصفه شكلا حديثا من أشكال الرق، يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان وجريمة ضد الفرد والدولة على السواء، يجب قمعها والمعاقبة عليها قانونا. وهذه الآفة التي تزداد عولمة تتطلب مزيدا من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي، المُطالب اليوم بالتصرف بطريقة جماعية لتوفير حلول مناسبة لهذه المشكلة الملحة.

ونحن متضررون جميعا بدرجات متفاوتة من هذه الظاهرة التي تأخذ العديد من الأشكال المختلفة وتختلف من بلد إلى آخر. فبعض البلدان يعاني من الرق أو الزواج القسري، في حين تعاني بلدان أخرى من الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي أو استئصال الأعضاء البشرية أو الاتجار بالمهاجرين غير الشرعيين. والعمل الجماعي لا يزال أفضل وسيلة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتجنب آثاره الاجتماعية والاقتصادية الضارة وتأثيره السلبي على أمن الناس وكرامتهم.

لقد ألغت تونس الرق في كانون الثاني/يناير ١٨٤٦ باعتماد قانون ينص على أن كل إنسان حر، أيا كان لونه أو نوع جنسه، وعلى أن أي شخص ينتهك هذا المرسوم السامي سيخضع لعقوبة جنائية. وبينما لم يصل الاتجار بالأشخاص إلى حد الآفة في تونس حتى الآن، فإن بلدي عازم على مكافحة هذه الظاهرة ومظاهرها مكافحة جذرية.

وفي هذا الصدد، صدقت تونس على العديد من الصكوك الدولية بشأن الاتجار بالأشخاص وانضمت إليها، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومؤخرا، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل للاتفاقية.

وفي سياق هذه العملية، تم أيضا اتخاذ تدابير تشريعية ومؤسسية ترمي إلى منع وقمع الاتجار واستغلال النساء والفتيات من خلال البغاء، فضلا عن الإدماج الاجتماعي للبغايا. وجرى تنفيذ عدة آليات قانونية لدعم مبادرات الدولة للقضاء على ظاهرة الاتجار بالبشر، مثل قانون حماية الطفل الذي يحمي الفتيات من جميع أشكال الاتجار وقانون العقوبات لحماية النساء والفتيات من جميع أشكال الاتجار من خلال تجريم اختطاف شخص بطريق الاحتيال أو العنف أو التهديد وهجر الأطفال وإخضاع الأطفال لممارسة البغاء والتحريض على الفجور أو التحريض على الفساد والتحرش الجنسي.

كما تجدر الإشارة إلى أن بلدي شرع مؤخرا، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، في إجراء دراسة لتحديد حالات الاتجار بالأشخاص ومختلف جوانب هذا الاتجار في تونس. وأنشئت لجنة وطنية، تضم أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتم وضع مشروع قانون لحظر الاتجار بالأشخاص وتقديمه إلى الجمعية التأسيسية الوطنية. وقد أعد مشروع قانون الاتجار بالبشر بالتعاون مع وزارة الداخلية وبالتشاور مع الوزارات المعنية وبمشاركة المجتمع المدني. وهو ينص، في جملة أمور، على إنشاء هياكل وطنية للتعامل مع المشاكل المتعلقة بهذا الموضوع. كما يهدف إلى حماية الضحايا، وهم عادة من النساء والأطفال، وتحديد هوية الجناة.

ومع ذلك، لا يزال بلدي مقتنعا تماما بأنه من أجل محاربة آفة الاتجار بالأشخاص، لا يكفي إنشاء أداة شاملة لمنع هذه الجريمة وحماية ضحايا الاتجار وملاحقة مرتكبيه. بل يجب علينا أيضا معالجة العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الاتجار، بما في ذلك الضعف الاجتماعي والاقتصادي. ومكافحة الفقر والبطالة والتمييز والجهل والأمية والجهود الرامية إلى الحد من الفوارق داخل الدول وفيما بينها من المرجح أن تكفل حياة لائقة وكريمة لجميع الفئات الضعيفة في المجتمع.

ويشكل المهاجرون غير الشرعيين أو غير النظاميين إحدى الفئات الضعيفة المعرضة بشكل مباشر لظاهرة الاتجار بالأشخاص. ويرى بلدي أن هذه الفئة تستحق اهتماما أكبر من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول الأعضاء على التعاون بشكل أوثق من أجل إيجاد حلول مناسبة لظاهرة الهجرة غير الشرعية. ويجب أن تستند هذه الحلول إلى مبدأ احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية وإلى تحقيق المساواة في التنمية وشمولها للجميع.

وتونس تدين بشدة هذه الآفة وتحث الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لإعداد استجابات وافية وفعالة لمعالجة العوامل التي تسبب تفاقم الاتجار بالبشر. ونؤكد من جديد التزامنا بالإسهام النشط في الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد لهذه الظاهرة التي تهدد البشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الممثلين بأنه لا يزال لدينا ٢٢ متكلما في القائمة، بالإضافة إلى رئيسي حلقتي النقاش اللذين سيقدمان موجزين. ولتمكين الجمعية العامة من استكمال هذا الاجتماع الرفيع المستوى، يرجى من الوفود ألا تتجاوز مدة بياناتها خمس دقائق.

السيد أدوماس (بنن) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أرحب بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاتجار بالبشر لاستعراض تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدت في تموز/يوليه ٢٠١٠، وكذلك لتحديد أفضل السبل لتعزيز التنسيق بغية زيادة فعالية مكافحة هذه الآفة.

تؤيد بنن البيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/67/PV.77).

يشكل الاتجار بالبشر، وخاصة بالنساء والأطفال، تهديدا خطيرا للكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية. وقد اختارت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره عن حق تماما التعامل مع هذه المسألة على أعلى مستوى، كما شهدنا في العديد من القرارات والالتزامات الدولية التي تتضمن توصيات مفيدة للغاية لمكافحة هذا التهديد. وقد سلط اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) الضوء على أن الاتجار بالبشر لا يزال يمثل مشكلة خطيرة للبشرية وأن حلها يتطلب عملا دوليا متضافرا. وتحقيقا لهذه الغاية، تم بذل جهود دؤوبة لاستكمال وتنفيذ تدابير فعالة تهدف إلى مكافحة الاتجار بالبشر بجميع أشكاله والقضاء عليه. والقرار ٥٥/٢٥، المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الذي اعتمدت الجمعية العامة من خلاله اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٠ يشكلان خطوتين رئيسيتين في هذا الصدد. وهذه الأدوات تتيح للدول إدراج مكافحة الاتجار بالبشر واستغلالهم في سياساتها الوطنية وجعلها واحدة من الأولويات، وإن كان بدرجات متفاوتة.

من بين العوامل التي تجعل الناس عرضة لخطر الاتجار الفقر والبطالة وانعدام الفرص الاجتماعية والاقتصادية والعنف الجنسي والتمييز والتهميش والإقصاء الاجتماعي.

والفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا، لأن الفقر والبطالة مجالان تشتد فيهما الخطورة ويتعين أن تركز عليهما الجهود الرامية لمحاربة تلك الآفة. ولا يمكن لتلك المعركة النجاح من دون وجود خطة عمل وطنية في كل بلد والتنسيق الحقيقي للخطط على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وقد أثارت حكومة بنن مسألة مكافحة الاتجار بالبشر كواحدة من أهم أولوياتها. وأسفر ذلك الالتزام عن إقرار قانون ٠٤/٢٠٠٦، في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بشأن نقل القاصرين ومكافحة الاتجار بالأطفال في بلدنا، إلى جانب وضع مراسيم تنفيذه.

كما وضعت بنن أيضا سياسة وطنية ووثيقة استراتيجية، بشأن الحماية الاجتماعية للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣، تستهدفان أولئك الذين هم بحاجة إلى المزيد من الاهتمام، خصوصا الأطفال المتخلى عنهم، وأطفال الشوارع والأطفال العاملين، والأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة. وقد تم تعزيز ذلك الصك القانوني والمعياري من خلال اعتماد مدونة بشأن الأشخاص والأسرة وإنشاء لواء لحماية القاصرين تحت إشراف وزارة الداخلية. وتبذل حاليا جهود لوضع مدونة بشأن الأطفال، من أجل وضع أفضل المعايير القانونية لحماية وتعزيز نمو الأطفال.

وبالإضافة إلى الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، نفذت بنن الاتفاق المتعدد الأطراف للتعاون من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال في غرب ووسط أفريقيا، الذي اعتمد في أبوجا في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويشكل هذا الاتفاق الأقاليمي إطارا حقيقيا للتعاون القضائي من أجل مكافحة هذه الآفة بشكل فعال وشامل.

ولا يمكن للتقدم المحرز أن يحجب العديد من التحديات التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بمكافحة هذه الظاهرة التي لا تعرف الحدود. وتعتقد بنن من ثم أنه يتعين التركيز بشكل أكبر

على توفير الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار بالأشخاص من خلال تعزيز قدرات صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. ونعتقد أيضا أنه من الضروري اعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج شاملة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، ترمي إلى منع جميع أشكال الاتجار بالبشر. ويجب أن تتوافق هذه السياسات والبرامج مع المبادئ التوجيهية ذات الصلة بمجالات الهجرة، والتعليم، والعمالة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة ومنع الجريمة.

وتعتقد بنن أن الوقاية يجب أن تشكل دعامة هامة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويعني ذلك أنه يجب علينا تشجيع التنمية المستدامة، من أجل معالجة أفضل للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاقتصادية التي تعرض الناس لخطر الاتجار.

السيدة بريتون باول (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): إن جامايكا ترحب بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وتعرب عن امتنانها لرئيس الجمعية العامة وممثلي الرأس الأخضر والنمسا على الجهود التي بذلوها لجعل هذا الاجتماع حقيقة واقعة.

لقد مرت ثلاث سنوات على اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي ذلك الصدد، تعتقد جامايكا أن الوقت مناسب لتقييم ما تم القيام به على الصعيد العالمي لتخليص المجتمع الدولي من جريمة الاتجار بالبشر البشعة هذه.

وتولي حكومة جامايكا أعلى مستوى من الالتزام السياسي لمكافحة الاتجار بالبشر، وتدين بشكل لا لبس فيه آفة الاتجار بالبشر. كما تؤكد جامايكا من جديد تصميمها على منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا ومساعدتهم، والملاحقة القضائية لجرائم الاتجار بالأشخاص وتعزيز شراكاتنا المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وتمشيا مع خطة العمل العالمية، وكذلك مجموعة من الصكوك الدولية، بما في ذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص, وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واصلت جامايكا تطوير وتعزيز إطارها المحلي والتشريعي والمؤسسي. ويتمثل التشريع الشامل الخاص بمقاضاة وقمع ومنع الاتجار بالأشخاص في جامايكا في قانون عام ٢٠٠٧، الخاص بمنع الاتجار بالأشخاص وقمعه والمعاقبة عليه. وينص القانون على أحكام لتفعيل بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، في جملة أمور من خلال تحديد جريمة الاتجار بالأشخاص، ومنح تعويضات للضحايا، وحمايتهم وإجراءات المحاكمات والجزاءات.

رغم اعتبار القانون متوافقا ومتسقا تماما مع المعايير الدولية ومعايير الأمم المتحدة التي ينص عليها بروتوكول الاتجار بالأشخاص، حددنا على مر السنين نواحي القانون التي ينبغي تعزيزها، من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص بشكل أكثر فعالية. ونتيجة لذلك، استعرضت جامايكا القانون، وجرى وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون وعرضها على مجلس الوزراء ليوافق عليها، ويعرضها على البرلمان. وتشمل تعديلات القانون تلك، توسيع نطاق تعريف الاستغلال لتشمل عبودية القروض، وزيادة مدة الجزاءات السجنية من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة، والنص على الجريمة الجديدة التي هي جريمة المؤامرة، التي يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ٢٠ عاما، أو بكل من الغرامة والسجن؛ وإيضاح ظروف التشديد التي يمكن للمحاكم أخذها بعين الاعتبار عند إصدار الأحكام، ومنح تعويضات للضحايا في إطار نفس الإجراءات القضائية التي أدين الشخص من خلالها.

منحت مكافحة الاتجار بالأشخاص في جامايكا أعلى مستوى من الدعم المؤسسي من خلال إنشاء لجنة فرعية

مشتركة بين الوزارات داخل مجلس الوزراء لرصد وتقديم توصيات بشأن الجهود التي تبذلها جامايكا لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأنشئت فرقة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لتنسيق استجابتنا. ويعكس تكوين فرقة العمل بنفس القدر مستوى الأهمية التي توليها جامايكا للمسألة، والنهج الشمولي التي اعتمدته، وحشدها لسلسلة من المؤسسات والمنظمات لمكافحة الاتجار بالبشر. وتضم فرقة العمل ممثلين عن جميع أصحاب المصلحة المحليين المعنيين، من الحكومة، وقطاع إنفاذ القانون، وقطاع العدالة، والمجتمع المدني.

ورغم مصاعبها، قطعت جامايكا خطوات هامة في مجال معالجة مسألة الاتجار بالبشر. ووافقت جامايكا على خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، تعتمد المبادئ التوجيهية لخطة العمل العالمية. وأنشئت أمانة داخل وزارة العدل من أجل دعم ورصد تنفيذ خطة العمل. على أرض الواقع، ومنذ اعتماد الخطة الوطنية لعام ٢٠١٢، قمنا بإجراءات ملموسة، بما في ذلك إنشاء مأوى لضحايا، وإجراء ٢٥٥ مداهمة، والكشف عن ست حالات وإنقاذ ٣٩ ضحية. وضاعفنا جهودنا فيما يخص منع وتحديد الاتجار بالأشخاص من خلال توسيع نطاق التوعية، والتثقيف والتدريب. وقد ألقت قوة شرطة جامايكا وحدها أكثر من ٥٠ محاضرة، ألقيت على ٢ ٠٠٠ فرد. كما عممت جميع المؤسسات الأخرى ذات الصلة أيضا الوعي بالاتجار بالأشخاص في حملات التوعية العامة. لقد أنشأنا صفحات على وسائط التواصل الاجتماعي، وقمنا بجولات في جميع أنحاء الجزيرة وقمنا بالبث الإذاعي الخارجي وفي المدارس، مخاطبين ما يقرب من ٥ ٠٠٠ فرد في الموقع.

كما تنخرط الحكومة حاليا في سلسلة من اجتماعات التنسيق الإقليمية، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، مع مناطق أخرى في الكاريبي، لتعزيز تنسيق استجابتنا. على الصعيد الوطني، يجري حاليا صياغة مذكرة تفاهم لوضع بروتوكول موحد لتنظيم جمع البيانات وتبادل المعلومات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص والضحايا والجناة.

إن جامايكا تعتقد بأن هذا العمل الجدير بالثناء الذي تقوم به على المستوى الوطني يجب أن تدعمه بما يكفي الجهود المبذولة على الصعيد الدولي، حيث لم يظل بلد أو منطقة بمأمن من هذه اللامبالاة الصارخة بالحياة البشرية. وفي ذلك الصدد، تعبر جامايكا عن امتنانها لشركائها الدوليين للدعم المقدم فيما يخص بناء القدرات لمكافحة هذه الظاهرة. ونأمل أن يستمر هذا التعاون المثمر، حيث لا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به. وفي ذلك الصدد، أود أن أقتبس ما قاله رئيس وزرائنا:

”قاتل أجدادنا من أجل حريتنا. ومن المشين أن نرى في هذه المرحلة من تاريخ العالم بروز شكل من أشكال الرق المعاصر الذي يتيح الاتجار بالنساء والفتيات والفتيان كعبيد، ومعاملتهم معاملة غير آدمية“.

لن تسمح جامايكا مجددا أبدا، بوجود أي شكل من أشكال العبودية أو الخنوع لتسود مجتمعنا. ومع تصميم جامايكا على الحفاظ على كرامة البشر، يمكن للمجتمع الدولي أن يظل متأكدا من مواصلة اتخاذ جامايكا إجراءات جريئة لمكافحة هذا النشاط الشنيع.

السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يوفر لنا فرصة لتقييم الإنجازات والثغرات والتحديات في تنفيذ خطة العمل العالمية وغيرها من الصكوك القانونية ذات الصلة. ونحن نعتقد بحق أن هذا الاجتماع سيتيح لنا إجراء تبادل مثمر للآراء بشأن تجاربنا في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

والجبل الأسود يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي (انظر A/67/PV.77).

إن الاتجار بالأشخاص جريمة خطيرة وانتهاك جسيم لحقوق الإنسان. ولمكافحته، يستلزم الأمر المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة. ويتضح تصميم الجبل الأسود على مكافحة الاتجار بالبشر في عدد الأنشطة التي تضطلع بها حكومتنا. فقد تم تحسين الأطر المؤسسية والقانونية لدينا بدرجة كبيرة فيما نسعى إلى الامتثال للمعايير القانونية الدولية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. ويتولى مكتب مكافحة الاتجار بالبشر تنسيق أنشطة مكافحة الاتجار التي تنفذها هيئات الدولة ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. وقد أنشأ المكتب لجنة ثلاثية تضم ممثلين لمكتب المدعي العام الأعلى للدولة والمحكمة العليا ومديرية الشرطة. واستنادا إلى المعلومات التي يتم جمعها من هذه المؤسسات، يعد المكتب إحصاءات عن ضحايا الاتجار ويراقب سير الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص.

والجبل الأسود دولة طرف في جميع الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

وتشكل استراتيجية مكافحة الاتجار بالأشخاص (٢٠١٢-٢٠١٨)، المعتمدة في العام الماضي، وخطة عملها نصف السنوية سياستنا الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتحدد الاستراتيجية أهدافا ومبادئ وأنشطة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وكذلك تدابير محددة لتحسين الكفاءة في النظام القائم لمكافحة الاتجار بالبشر في كل من القطاع العام والخاص والمدني. وتركز الاستراتيجية على ستة مجالات – المنع والتثقيف؛ والاستدلال على ضحايا الاتجار بالبشر؛ وتقديم المساعدة للضحايا وحمايتهم وإعادة إدماجهم؛ والمقاضاة الفعالة؛ والتعاون الدولي؛ والتنسيق والشراكة مع القطاعين الخاص والمدني. وقد أنشأت حكومة الجبل الأسود فريقا عاملا لرصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، يضم ممثلين للوزارات المعنية والهيئات الحكومية الأخرى ومراقبين من المنظمات الحكومية الدولية والبعثات الأجنبية.

ونتيجة لإدراكنا لأهمية مشاركة وتعاون جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني، تم التوقيع على وثيقتين هامتين لأغراض التصدي بصورة فعالة للاتجار بالأشخاص في الجبل الأسود. والوثيقة الأولى هي مذكرة تعاون بين مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية، تبين مسؤوليات كل هيئة وتحدد الإجراءات التنفيذية لمعالجة قضايا الاتجار بالبشر. والثانية هي بروتوكول تعاون مع اتحاد أرباب العمل. والمنظمات غير الحكومية تقوم بدور رئيسي في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص في الجبل الأسود من خلال أنشطة التوعية والتدريب ومساعدة الضحايا والمشاركة في المشاريع الدولية. وفيما يتعلق بتدابير مساعدة ضحايا الاتجار، تتحمل الحكومة مسؤولية التمويل الكامل لترتيبات إعداد ملاجئ متخصصة لضحايا الاتجار بالبشر.

وللأسف، فإن الجبل الأسود، شأنه شأن العديد من البلدان الأخرى، يعتبر من بلدان العبور للاتجار بالأشخاص. والاتجار بالأشخاص في الجبل الأسود لا يمثل ظاهرة عامة، ولكنه موجود بالأحرى على مستوى حالات فردية. وتبذل حكومة الجبل الأسود جهودا كبيرة لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص من خلال حملات التوعية العامة والتثقيف في المدارس الابتدائية والثانوية وتدريب المهنيين ذوي الصلة. وتهدف هذه الأنشطة إلى تحقيق فهم أفضل للظاهرة وزيادة التوعية بها ومنعها.

والجبل الأسود يتجه استراتيجيا نحو التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال مكافحة الاتجار بالبشر ويشارك بنشاط في عمل المنظمات والمبادرات الدولية الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة المعقدة. وتنفذ الحكومة، من خلال التعاون مع المنظمات الدولية، عددا كبيرا من المشاريع الإقليمية

الرامية إلى تعزيز آليات التعاون الدولي. وأسفر تنفيذ مشروع للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة عن وضع إجراءات فريدة وفعالة لجميع الأنشطة المؤسسية المتعلقة بمساعدة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا. وفي هذا الصدد، استضاف الجبل الأسود مؤخرا برنامجا إقليميا للتدريب حول موضوع ”بناء القدرات لمكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال في العمل“.

وكان الإعلان المشترك بشأن تعزيز التعاون عبر الحدود الوطنية في مكافحة الاتجار بالبشر في بلدان جنوب شرق أوروبا نتاج سنوات طوال من التعاون بين المنسقين الوطنيين لمكافحة الاتجار بالبشر في بلدان المنطقة. ويؤكد الإعلان على أهمية التعاون عبر الحدود مع الشركاء في عموم المنطقة الأوروبية، وذلك بهدف منع الاتجار بالبشر وحماية حقوق من تعرضوا للاستغلال ومعاقبة الجناة.

وعلى الصعيد الثنائي، تضطلع حكومة الجبل الأسود بأنشطة ستؤدي إلى توقيع اتفاقات للتعاون بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص مع جيرانها.

إن جميع بلدان العالم تقريبا متضررة من الاتجار بالأشخاص. ولذلك، يجب أن تشمل المعركة الناجحة ضد الاتجار بالبشر اتباع نهج متعدد القطاعات وتعاونا دوليا متضافرا وتنفيذ تدابير فعالة لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص ومعاقبة الجناة وحماية الضحايا، فضلا عن شراكات إلزامية تضم مؤسسات الدولة والقطاعين الخاص والمدني على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

السيد غارسيا غونزاليس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لمبادرة رئيس الجمعية العامة المتعلقة بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المعتمدة في عام ٢٠١٠. وبالمثل، أود أن أعرب عن تقديري للممثلين الدائمين للرأس الأخضر والنمسا لقيادتهما في التحضير لهذا الاجتماع الرفيع المستوى.

ونود أن نشير إلى تفضيلنا التوصل إلى اتفاق إجرائي بشأن حدث من هذا القبيل على أن يكون هناك إشعار مسبق ووضوح، وذلك نظرا لأن الحد الزمني القصير الفاصل بين اتخاذ قرار عقد هذا الاجتماع (القرار ٦٧/٢٦٠) والاجتماع نفسه لم يسهل على بلدنا المشاركة بالمستوى العالي الذي كنا نريده. غير أننا نشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على جهوده الرامية إلى توفير البيانات والتنسيق والدعم في مساعدة الدول الأعضاء والمجتمع المدني في القضاء على الاتجار بالأشخاص. ونود على وجه الخصوص أن نسلط الضوء على نشر التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٢ والذي يحدد بوضوح الاتجاهات والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في القضاء على هذه الآفة.

والسلفادور تود أن تنوه بعمل والتزام بيلاروس في كل من نيويورك وفيينا، وكذلك بديناميتها وتفانيها في مكافحة الاتجار بالأشخاص.

والسلفادور، بوصفها دولة موقعة وطرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، تشير إلى أهمية تطبيق الركائز الأربعة لخطة العمل. وعلى هذا الأساس، نريد تسليط الضوء على بعض التقييمات والتقدم في هذا الصدد.

في عام ٢٠١٢، أنشأ بلدي المجلس الوطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي يتألف من ممثلين لمختلف الوزارات، لرفع مستوى التزام دولة السلفادور من أجل معالجة مقاضاة ومكافحة ومنع هذه الآفة، وكذلك لتوفير الرعاية وإعادة التأهيل للضحايا من خلال الجهود التالية.

بخصوص المنع، اعتمد رئيس السلفادور، السيد كارلوس ماوريسيو فونيس كارتاخينا، جنبا إلى جنب مع المجلس الوطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص، سياسة وطنية بشأن المسألة تتصدى لهذه الجريمة على نحو شامل مع تسليط الضوء على المنع بوصفه ركيزة رئيسية، إلى جانب عدة ركائز. وهي تنص على إقامة شراكات مع الكيانات الحكومية وغير الحكومية والبلدية والدولية بهدف زيادة الوعي ومنع جريمة الاتجار بالأشخاص على الصعيد الوطني

فيما يتعلق بمجال الوقاية، فقد عملنا في عام ٢٠١٢ على صياغة قانون يحظر الاتجار بالأشخاص في السلفادور، بالإضافة إلى إصلاح تجريم الاتجار بالأشخاص والجرائم ذات الصلة في قانون العقوبات السلفادوري كي تتوفر لنا أدوات أفضل لمقاضاة تلك الجريمة جنبا إلى جنب مع إنفاذ القانون. ونتوقع أن تقدم هذه المقترحات إلى الجمعية التشريعية هذا العام. وبالمثل – وفي سبيل تحديد ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص والمهاجرين – فقد أعددنا دليلا لوكالات الهجرة بهدف مساعدتها على التصدي لمسألة الاتجار بالمهاجرين. وقد أسفر ذلك عن إنقاذ الضحايا وإلقاء القبض على العديد من المجرمين. وتشمل التدابير الأخرى تشديد الضوابط المتعلقة بدخول وخروج الأطفال والشباب من أجل حماية تلك الفئات من احتمال انتهاك حقوقها الإنسانية.

فيما يتعلق بمحاكمة مرتكبي هذه الجريمة، فقد وضع مكتب المدعي العام في السلفادور، بالتنسيق مع الشرطة المدنية الوطنية، معايير جديدة تهدف إلى تشديد الأحكام. وهما لا يزالان يواصلان العمل على التصدي لمشكلة الاتجار بالأشخاص، علاوة على تكثيف عملياتهما من أجل تحديد الأماكن التي يتم فيها استغلال الأشخاص.

أما فيما يخص تعزيز الائتلافات، فقد بذلنا جهودا كبيرة في تعاون مع الدول الأخرى، سواء في منطقة جنوب أمريكا الوسطى، أم في أمريكا اللاتينية بوجه عام. ويعتبر مجلسنا الوطني المعني بالاتجار بالأشخاص أحد المشاركين في ائتلاف إقليمي معني بمكافحة ذلك الاتجار، بهدف تعزيز وتوسيع نطاق الاتصالات مع البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى من أجل معالجة هذه المسألة على نحو أشمل.

أود أن أختتم كلمتي بإبراز رؤية بلدي الشاملة لمسألة مكافحة الاتجار بالأشخاص. ذلك أن القضاء على الاتجار بالأشخاص يتعدى أصحاب المصلحة، ليشمل الدول والمجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة التي تجمعنا اليوم. ونحن بحاجة إلى الالتزام السياسي والآليات الدولية اللازمة لإحراز تقدم في هذا المجال. وعليه، نحث المجتمع الدولي على العمل معا للقضاء على الاتجار بالأشخاص.

السيدة تشولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الرئيس على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى لتقييم خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونحن ممتنون لإتاحة الفرصة لمناقشة هذه المسألة الهامة. ويشكل تنفيذ الأحكام الواردة في خطة العمل العالمية، علاوة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها موضوعا لهذا الاجتماع. ويحدوني الأمل في أن يوفر اجتماعاليوم زخما إضافيا، فضلا عن استجابة للتحديات الراهنة تركز على النتائج. وهذه أيضا فرصة لزيادة الوعي بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال وحشد الدعم له، إلى جانب الإشادة بالعمل الهام والفعال الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

فالاتجار بالبشر جريمة خطيرة ضد الإنسانية، وهي أحد أفظع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية. فجميع الدول في العالم تتضرر من الاتجار، سواء كانت بلدا من بلدان المنشأ أم العبور أم المقصد بالنسبة للضحايا. والفئات الأكثر ضعفا هي التي تشهد تحولا اقتصاديا أو سياسيا. وعلى الرغم

من الجهود الكثيرة المبذولة على هذه المشكلة، فلا يزال الاتجار بالبشر قائما، علاوة على وجود تحديات خطيرة. ويعزى السبب وراء هذه الحالة بشكل رئيسي إلى أن الاتجار بالأشخاص يعتبر نوعا من الجريمة المنظمة –وغالبا ما تكون منظمة – ويتمكن من خلالها مرتكبو تلك الجرائم من جني فوائد هائلة غير قانونية. وعن طريق ذلك يستمدون السلطة والنفوذ في المجتمع.

وهناك أسباب أخرى لهذه الجرائم تشمل ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وانعدام الفرص للأجيال الشابة، إلى جانب الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة بوجه عام. وفي مواجهة مثل هذه الصعوبات، فإن الأشخاص الذين يعيشون في بيئة كهذه يسعون إلى كسب العيش عند استهدافهم من قبل المتجرين. وهناك أساليب عديدة لاجتذاب هؤلاء، أكثرها شيوعا هو خداع الضحايا بوعود كاذبة بحياة أفضل، وتوفير الوظائف لهم وكفالة الاعتماد على أنفسهم اقتصاديا. وهناك سبل أسوأ تشمل إساءة المعاملة النفسية والبدنية، علاوة على الابتزاز والتهديدات.

ونشدد على التزام البوسنة والهرسك بمكافحة الاتجار بالبشر. غير أن هذا الاتجار لا يزال خارجا عن السيطرة الكاملة عليه. وقد واصلنا بنشاط تنفيذ خطة دولتنا المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر، إلى جانب وجود أنشطة أخرى تشمل تعزيز إطار الدعم وبناء القدرات بالنسبة للمؤسسات والمنظمات ذات الصلة، ومنع الاتجار وحماية الضحايا ومحاكمة مرتكبي الجرائم، وتعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاعات غير الحكومية، فضلا عن تحسين التعاون الدولي.

وقد أعدت وزارة الأمن في البوسنة والهرسك استراتيجية وخطة عمل جديدتين لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ استنادا إلى تحليل تنفيذ الخطة السابقة والإنجازات التي حققتها. وقد عمدنا أثناء وضع الاستراتيجية وخطة العمل الجديدتين إلى جمع آراء العديد من المؤسسات ذات الصلة، فضلا عن آراء المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية التي تتصدى للاتجار بالبشر، بالإضافة إلى عقد مناقشة عامة تتعلق بذلك الشأن. وإلى جانب ذلك فقد وفرت لنا المفوضية الأوروبية مساعدة الخبراء، بهدف كفالة اتساق وثائقنا مع معايير الاتحاد الأوروبي. وقد بذلت السلطات الوطنية جهودا إضافية – عقب تحديد أوجه القصور في تشريعات البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالجرائم الجنائية المتصلة بالاتجار بالبشر في وقت مبكر – بهدف التوصل إلى حل عبر اقتراح بإدخال تعديلات على القانون الجنائي، لكي يتماشى مع التشريعات الإقليمية علاوة على المعايير الدولية.

ووقّعت وزارة الأمن بروتوكول مع المنظمات غير الحكومية بهدف تقديم المساعدة وإيواء ضحايا الاتجار بالبشر من الأجانب. وفي ذات الوقت وقّعت وزارة حقوق الإنسان واللاجئين بروتوكولا مع ثلاث منظمات غير حكومية يرمي إلى تقديم الدعم والمأوى للضحايا المحليين.

بالإضافة إلى ذلك، لدى البوسنة والهرسك عدد من الملاجئ والبيوت الآمنة التي تستوعب في المقام الأول النساء والأطفال من ضحايا العنف المترلي، وتوفر المأوى، إن لزم الأمر، لضحايا الاتجار والبغاء. وهناك أيضا مشاريع خاصة تهدف إلى القضاء على أسباب الاتجار وتدعم برامج الوقاية في البلديات التي شهدت وقوع حالات اتجار بالبشر. علاوة على ذلك، جميع البيانات المتعلقة بالضحايا المحتملين للاتجار بالبشر تقوم بجمعها مكاتب المدعي العام ووكالات إنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية.

هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لمكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه. ونتطلع إلى مناقشة تفاعلية خلال هذه المناسبة الرفيعة المستوى.

السيد قديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشكر رئيس الجمعية العامة

على عقد هذا الاجتماع. وبوصفنا عضوا في رابطة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر، تولي قيرغيزستان أهمية كبيرة لتعزيز الجهود الدولية لمكافحة هذا الخطر العالمي.

في رأينا أن تقدماً كبيراً قد تحقق في السنوات الأخيرة في تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لا سيما في وضع الإطار القانوني، والعمليات التشاورية الإقليمية، وفي بناء القدرات على الصعيد الوطني. ونقدر تقديراً كبيراً أنشطة التنسيق التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والنهج الشامل الذي ينتهجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الدولية؛ وإنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص.

ونعتقد أننا قد تمكنا، على مر السنين، من تحقيق نتائج حقيقية من خلال التفاعل مع قطاع المجتمع المدني وبمشاركة المنظمات غير الحكومية مشاركة واسعة في البرامج الرامية إلى منع الاتجار ومساعدة الضحايا. وفي الوقت نفسه، نؤيد المقترحات بشأن الحاجة إلى المزيد من التدابير الشاملة الهادفة إلى تعزيز مكافحة الاتجار بالبشر وتطبيق أفضل الممارسات على أساس الحالة التي نواجهها.

قامت قيرغيزستان، وفقا لخطة العمل العالمية والتزاماتها الدولية، بتنفيذ مجموعة من التدابير بغية تعزيز منظومة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. في العام الماضي، وضعنا خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في جمهورية قيرغيزستان للفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥. وضمن أمور أخرى، أدخلت تلك الوثيقة عدداً من التغييرات على التشريعات بهدف تشديد المسؤولية الإدارية والجنائية عن جرائم الاتجار بالبشر، واعتمدت تدابير لزيادة الوعي العام. كما تهدف خطة العمل إلى تعزيز التعاون بين مختلف هياكل الدولة في جمهورية قيرغيزستان، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

ويهتم أحد المجالات الرئيسية بمساعدة ضحايا الاتجار، بما في ذلك عن طريق تيسير عودتهم إلى أوطانهم وتقديم المساعدة القانونية والطبية والنفسية لهم. في الآونة الأخيرة، أنشئ مركز موارد من أجل الأطفال بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة الأطفال في الظروف الصعبة والحيلولة دون وقوعهم ضحايا محتملين للاتجار بالبشر.

ونعتقد أن نمو الهجرة غير القانونية المطرد واتساع نطاق الاتجار بالبشر يتطلبان زيادة تعزيز التعاون الإقليمي. في ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى أن رابطة الدول المستقلة اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، برنامجا للتعاون لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣. تتمثل الأهداف الرئيسية لذلك البرنامج في الإمعان في توسيع الإطار القانوني الدولي للتعاون وتعزيزه؛ وتوحيد ومواءمة التشريعات الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وتقديم المساعدة للضحايا؛ وتحسين التفاعل بين السلطات المختصة وكل من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ؛ والاضطلاع بإجراءات منسقة لمنع الأنشطة الإجرامية المنظمة ومكافحتها.

أسهمت منظمة معاهدة الأمن الجماعي إسهاما كبيرا في تعزيز التعاون الإقليمي. وتقوم الهياكل ذات الصلة في المنظمة بتنفيذ إجراءات وقائية سنوية مشتركة وعمليات خاصة تحت اسم ”غير قانوني“ لمكافحة الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر.

من المهم أن تظل مكافحة الاتجار بالبشر أولوية في جدول أعمال هذا العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تحت الرئاسة الأوكرانية، وأن يجري تنظيم مؤتمر دولي لتدارس هذه المشكلة.

ووفقا للدراسات التي أُجريت مؤخرا، فإن هناك أكثر من ١٠٠ مليون عامل مهاجر في جميع أنحاء العالم. وبسبب الأزمة المالية وانتشار البطالة، ما فتئت هجرة العمالة تتزايد. وعلى

ضوء ذلك، نعتقد أن من الضروري تكثيف الجهود لوضع إجراءات منسقة لمكافحة الاتجار بالأشخاص المتعلق بالعمل القسري. لا بد من تنفيذ برامج توظيف قانوني للأجانب بهدف إدارة هجرة اليد العاملة القانونية بين بلدان المنشأ التي ينطلق منها المهاجرون وبلدان المقصد. ومن الضروري أيضا مواصلة تنظيم برامج محددة الأهداف ترمي إلى تعزيز قدرات دوائر الهجرة، وهياكل إنفاذ القانون والجهاز القضائي، وكذلك إدخال تكنولوجيات المعلومات الحديثة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن التزام جمهورية قيرغيزستان القوي بالتعاون الدولي الشامل من أجل تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

السيد لوبان (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جمهورية مولدوفا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/67/PV.77). غير أني أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية. سألقي نسخة مختصرة من بياني، الذي سيكون متاحاً بكامله على الموقع الشبكي للبعثة الدائمة.

الاتجار بالأشخاص ظاهرة عالمية لا تعترف بالحدود، ولا بالحكومات، ولا بالقواعد، باستثناء قواعدها هي. من المؤسف أنها تشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان وكرامة الناس والبلدان المتأثرة بها. وهي ظاهرة تؤثر علينا جميعا.

ولمواجهتها، لا بد من تضافر الجهود نظراً لطابعها العالمي، كما ذكر ذلك العديد من المتكلمين اليوم. تستطيع كل دولة أن تساهم في القضاء على هذه الظاهرة. ولكل تجربة أهميتها. ولهذا السبب جئنا إلى هنا: لنتعلم بعضنا من بعض. لكننا جئنا إلى هنا أيضا لنجد السبل المشتركة للتصدي للاتجار بالبشر.

لقد أوضحت تجربتنا الوطنية أن بإمكاننا، من خلال الإرادة السياسية والشراكات، أن نحرز التقدم، وثمة الكثير مما يمكن تحقيقه في المستقبل. ولذلك، قامت السلطات في جمهورية مولدوفا، خلال السنوات الأخيرة، بإعادة بناء منظومتنا لمكافحة الاتجار بالبشر على أساس النموذج ذي العناصر الأربعة: المنع، والمقاضاة، والحماية، والشراكة.

وجمهورية مولدوفا تدرك أن تحقيق نتائج جيدة يتطلب أن نتبع نهجا متسقا من المنظور القانوني إزاء جهود قطاع العدالة. وبدعم من الشركاء الدوليين – وفي حالتنا، المنظمة الدولية للهجرة وبعثتها في مولدوفا – تمت مواءمة أطرنا التشريعية والشرطية القائمة بشأن منع ومكافحة الاتجار مع المعايير الأوروبية والدولية على السواء.

وفي ضوء الاتجاهات الجديدة الناشئة للاتجار بالبشر المذكورة في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠١٢، والتي تشير إلى زيادة التركيز على الأطفال، صدقت حكومة مولدوفا على اتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. كما عدلنا قانوننا الجنائي لتجريم الأفعال بموجب الاتفاقية.

أتحول من الإطار القانوني إلى الأنشطة التي تضطلع بها الحكومة، حيث تنفذ سلطات بلدنا خطة عمل وطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. والخطة تشمل ١٠٢ إجراء ملموس ستتخذها جمهورية مولدوفا، نتيجة لتوصيات مجلس أوروبا والملاحظات الواردة في تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة عن الاتجار بالأشخاص والاستعراض الدوري الشامل وأولويات استراتيجية الاتحاد الأوروبي للقضاء على الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٢، نظمت السلطات المولدوفية أكثر من ١٠٠ دورة تدريبية وحلقة عمل لأكثر من ١٨٠٠ خبير من المشاركين في جهود مكافحة الاتجار بالبشر. وأنشأت كل هيئة لإنفاذ القانون في جمهورية مولدوفا وحدة منفصلة لمكافحة الاتجار بالبشر داخل صفوفها، فيما قد يكون مثالا مثيرا للاهتمام بالنسبة للدول الأخرى الأعضاء.

وعلى صعيد التدابير الجنائية العملية، اتخذت وكالة إصدار التراخيص المولدوفية، استنادا إلى المعلومات المتوفرة بشأن الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، تسعة قرارات بسحب تراخيص و ١٣ قرارا بتعليق تراخيص شركات عاملة في توظيف المواطنين في الخارج. وخلال عام ٢٠١٢، أنشئت لجان تحقيق داخل هيئات إنفاذ القانون أيضا: تركز ١١ منها على كشف الاتجار بالبشر وواحدة على الاتجار بالأطفال و ١٠ لجان على الهجرة غير الشرعية. وقد رفعت جميعها قضايا جنائية.

وتلقت جمهورية مولدوفا معلومات متابعة من هذه اللجان من ثماني دول نتعاون معها، تغطي ١٥ من القضايا الجنائية المرفوعة. كما تلقينا ٣١ رسائل موجهة إلى المحاكم المولدوفية حول قضايا تتعلق بالاتجار بالبشر، مرفوعة في الدول الشريكة لنا. وتم الانتهاء من ٢٦ ردا ويجري العمل في إعداد خمسة ردود.

ولمساعدة المتضررين على التعافي وإعادة بناء حياتهم، عززنا الحماية من خلال إنشاء نظام وطني للإحالة لضحايا الاتجار البشر وضحاياه المحتملين. ويعمل هذا النظام منذ عام ٢٠٠٦ بوصفه آلية عاملة في جميع أنحاء البلد من خلال فرق مشتركة تضم الحكومة وكيانات المجتمع المدني.

كما أنشأنا آلية لتنسيق البيانات لتوفير إحالة مرجعية بشأن الاتجار بالبشر على نطاق جميع الهيئات الحكومية.

ونتيجة لهذا النهج المتسق، حيال الاتجار بالأشخاص، انتقلت جمهورية مولدوفا من المستوى ٣ إلى المستوى ٢ في قائمة البلدان المتضررة من الاتجار، وفقا لتقرير الاتجار بالأشخاص الذي أعدته وزارة خارجية الولايات المتحدة.

وكما ذكرت في بداية مداخلتي، فإن الجهود الوطنية وحدها ليست كافية لمكافحة هذه المشكلة، وهناك الكثير مما ينبغي القيام به بالتعاون الوثيق مع شركائنا، لأن هذه ظاهرة عالمية تؤثر علينا جميعا. ومعالجة أسبابه الجذرية أمر مستحيل دون تبادل المعلومات والاتفاقات الثنائية بين البلدان – التي أعطيت مثالا لها بالفعل – وتنفيذ مشاريع استباقية وشاملة تركز على بلدان المقصد والعبور، وخاصة على بلدان المنشأ، ومعظمها من البلدان النامية. وهذا التعاون ضروري لتعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار والحد من الإجرام الدولي في مجال الهجرة والاتجار وتهيئة ظروف عادلة لتنقل البشر بصورة آمنة وقانونية مع احترام حقهم في الهجرة غير التمييزية.

ختاما، أود مرة أخرى التأكيد على الالتزام الكامل والمستمر لجمهورية مولدوفا بدعم وتشجيع بذل مزيد من الجهود لمعالجة هذه الظاهرة على المستوى الدولي، وكذلك الإعراب عن توقعنا أن تؤدي أعمال هذا الاجتماع الرفيع المستوى، بدعم من الأمم المتحدة، إلى اتخاذ تدابير عملية في جميع البلدان المهتمة، بما في ذلك جمهورية مولدوفا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الجاد الذي تم القيام به لتنظيم هذا الاجتماع الهام جدا. وأود أن أشكر بشكل خاص الممثلين الدائمين للرأس الأخضر والنمسا على جهودهما الجادة والدؤوبة.

إن الاتجار بالبشر شكل حديث من أشكال الرق وجريمة ضد الإنسانية. كما أنه ثالث أكثر أشكال الجريمة المنظمة ربحية، بعد المخدرات وتجارة الأسلحة.

ومن الأمور الضرورية لمكافحة الاتجار بالبشر التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة والجهات الفاعلة من غير الدول – مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام – من خلال تبادل الخبرات وتحديد أفضل الممارسات والتفكير في الأخطاء والدروس المستفادة.

ومن هذا المنظور، فإن هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص هام وحسن التوقيت في آن معا. ونعتقد أن تبادل الأفكار

والآراء في هذا الاجتماع سيسفر عن نتائج مثمرة من شأنها أن توجه جهود المنع في السنوات المقبلة.

إن الموقع الجغرافي لتركيا بين أوروبا وآسيا يجعلها بلدا مستهدفا للاتجار بالبشر. وخلال العقود القليلة الماضية، كثفنا حملتنا الحازمة ضد الاتجار بالبشر في إطار المعايير المحددة في خطة العمل العالمية والبروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص وهي: المنع والحماية والمقاضاة والتعاون. وقد تم إحراز تقدم مهم في الاستدلال على ضحايا الاتجار بالبشر وتوفير دعم مباشر للضحايا وضمان عودتهم الطوعية والآمنة ورفع مستوى الوعي وزيادة معايير الحماية.

ومكافحة الاتجار بالبشر تتطلب اتباع نهج شامل. وفي هذا الصدد، أنشئت فرقة عملنا الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٢ تحت قيادة وزارة الخارجية التركية. وفرقة العمل هيئة تنسيقية تجمع بين ممثلين لقطاع الأمن ومنظمات القطاع العام والمجتمع المدني وممثلين للفروع الوطنية للمنظمات الدولية ذات الصلة. وخطط العمل الوطنية سارية المفعول منذ عام ٢٠٠٣. والخطة الإنمائية التاسعة، التي تغطي السنوات ٢٠٠٧-٢٠١٣، تشدد أيضا على مكافحة الاتجار بالبشر.

ووزارة الداخلية التركية تتعاون مع منظمات القطاع العام ذات الصلة والجهات الفاعلة من غير الدول والمجتمع المدني في صياغة تشريعات جديدة لمعالجة المشاكل المتبقية والتعامل مع التحديات الجديدة.

وعلى الجانب الاجتماعي والإنساني، أنشئت مراكز للدعم منذ عام ٢٠٠٤ في المدن الكبرى لتوفير الخدمات القانونية والنفسية والطبية لضحايا الاتجار بالبشر. وكثفنا تعاوننا مع منظمة العمل الدولية لضمان العودة الطوعية والآمنة. ويجري استخدام الإنترنت والهاتف وتكنولوجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية المتنقلة على مدار ٢٤ ساعة لتقديم دعم مستمر للضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق برامج توعية وطنية منذ عام ٢٠٠٨ من أجل توجيه انتباه الجمهور إلى خطورة المسألة.

إن الاتجار بالبشر مسألة عابرة للحدود، تتطلب التعاون الدولي والإقليمي. مع أخذ هذا المنظور بعين الاعتبار، أصبحت تركيا جزءا من جميع الاتفاقيات الدولية الرئيسية واستعرضت تشريعاتها الوطنية لضمان الامتثال التام. وبوصف ذلك أحد أهداف خطة العمل العالمية، تم تعديل القانون الجنائي التركي ليشمل الاتجار بالبشر باعتباره فئة محددة من الجرائم، وجرى فرض جزاءات صارمة على الجناة.

إننا نؤيد الجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحلف شمال الأطلسي، ومجلس أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومجلس التعاون الإقليمي، ونسهم بنشاط فيها، ونعلق أهمية خاصة على تعاوننا مع الاتحاد الأوروبي كجزء من عملية انضمامنا إليه. لقد وقعنا اتفاقات تعاون ثنائية مع العديد من شركائنا الإقليميين وشملت بنودا تتعلق بالاتجار بالبشر في اتفاقيات التعاون الأمني الموقعة مع أكثر من ٤٠ بلدا.

ولا يزال يتعين القيام بالكثير لوضع حد للتهديدات الأمنية والمالية والتكاليف البشرية التي يسببها الاتجار بالبشر. ويتعين علينا بذل جهود مستمرة ومواصلة التحلي باليقظة، لتحقيق هذه الغاية. ويشكل اجتماع اليوم الرفيع المستوى، علامة على رغبتنا وتصميمنا في ذلك الصدد.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة هذا الاجتماع وتبادل المعلومات بشأن تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبشأن التقدم المحرز، وكذلك لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما يخص قمع الاتجار بالبشر على المستوى العالمي، بما في ذلك في جمهورية كرواتيا.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (انظر A/67/PV.77)، الذي استمعت الجمعية له أمس. وفي ذلك الصدد، أود أن أقدم بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

تدعم كرواتيا بقوة مجمل الجهود الدولية المتعددة الأطراف الرامية لوضع نُهج متعددة الأطراف لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وشاركت بنشاط في ها، بما في ذلك أحد أسوأ أشكالها وهو الاتجار بالبشر.

شكل التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بالاتجار بالأشخاص وبروتوكول تهريب المهاجرين لعام ٢٠٠٢، أحد الأنشطة الرئيسية الأولى لكرواتيا في هذا المجال. ونعتقد أن هذه الوثائق قد بدأت الحرب الحديثة ضد هذا الشر. وتجدر الإشارة إلى أن كرواتيا كانت من بين أوائل البلدان التي صدقت على اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، التي أعتقد أنها سوف تسهم بشكل أكبر في الحماية الفعالة لحقوق الإنسان الخاصة بالضحايا.

ومنذ ذلك الحين، نفذت العديد من الأنشطة في نظامنا الوطني، التي تثبت التنفيذ الفعال لتلك الاتفاقيات والمبادئ الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، مع التزام خاص بمعالجة هذه المسألة المعقدة بطريقة شاملة. واسمحوا لي أن أؤكد بأن كرواتيا قد وضعت نهجا يقوم على حقوق الإنسان ويركز على الضحايا، فيما يخص مكافحة الاتجار بالبشر، والذي يؤكده واقع منح تصاريح إقامة مؤقتة للضحايا، بغض النظر عن مشاركتهم في إجراءات المحكمة، والحقيقة أنه لا يجري ترحيل أي ضحية من كرواتيا، فليس ثمة سوى عودة طوعية للضحايا.

أقرت كرواتيا بأهمية نهج متعدد الوكالات وأنشأت آلية إحالة وطنية عاملة، من خلال بروتوكول بشأن تحديد الهوية، وتقديم العون والمساعدة لضحايا الاتجار بالبشر. وتقوي تلك الآلية التعاون والتنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون، والمؤسسات الطبية، والأخصائيين الاجتماعيين، ودائرة الهجرة والحدود، والمنظمات غير الحكومية.

ويواصل مكتب المنسق الوطني بذل الجهود الرامية إلى تحسين النظام القائم والإطار التشريعي. وفي التعديلات الأخيرة التي أدخلت على القانون الجنائي التي تعرّف الاتجار بالبشر، أدرجنا أيضا التبني غير القانوني للأطفال باعتباره شكلا من أشكال الاتجار بالبشر.

وتغطي الخطة الوطنية الجديدة الخاصة بقمع الاتجار بالبشر، الفترة من عام ٢٠١٢ وإلى غاية عام ٢٠١٥. ويتم إيلاء اهتمام خاص لقمع العمل القسري والاستغلال الجنسي، وتعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون ومكاتب المدعين العامين، وإجراء بحوث بشأن الارتباط بين البغاء القسري والاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي، وكذلك العلاقة بين العمل القسري والاتجار لأغراض الاستغلال في العمل، وحملات التوعية العامة وتثقيف الفئات المستهدفة.

وعلاوة على ذلك، تولي كرواتيا اهتماما خاصا للتعاونين الدولي والإقليمي. ويجب التأكيد بأن الأنشطة الإقليمية مهمة جدا، لأنه لا يمكن التخلص من هذه المشكلة بنجاح وكفاءة إلا من خلال التعاون بين سلطات البلدان المجاورة، التي غالبا ما تشمل نفس سلسلة الاتجار بالبشر.

إن الاتجار بالبشر يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب بهذا الاجتماع الرفيع المستوى، ونتطلع لإجراء مناقشات أساسية ومثمرة، ينبغي أن توفر زخما متجددا في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

دعوني أختتم بالإشارة إلى التزام جمهورية كرواتيا بغايات وأهداف خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

السيد مكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع الهام. وأود أيضا أن أشكر

الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وباقي المتكلمين على إسهاماتهم المهمة بشأن موضوع مكافحة الاتجار بالأشخاص.

لقد عبرت الأمم المتحدة عن رؤية واضحة حول هذا الموضوع من خلال إطلاق خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، في آب/أغسطس ٢٠١٠. وقد كلفت الخطة المجتمع الدولي بالتصدي لمشكلة الاتجار بالبشر بطريقة كلية وشاملة. ويجب تنفيذها من خلال سياسات متكاملة ومتوازنة ومتماسكة وموجهة نحو تحقيق النتائج وتعتبر الناس محور اهتمامها.

كما تشكل الركائز الأربع، التي هي الوقاية والحماية والملاحقة القضائية والشراكة، دعوة واضحة جديدة في هذه المعركة، يتعين الالتزام بها وتنفيذها. وعنصر الشراكة الجديد، أمر بالغ الأهمية. فهو يعترف بإقامة شراكات فعالة مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذه المعركة.

ويشكل التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٢، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أول محاولة من هذا القبيل لتقديم نظرة شاملة عن الاتجاهات والتحديات فيما يخص الاتجار بالأشخاص. ورغم استمرار الفجوات في المعلومات، تمثل النتائج التي توصل إليها التقرير تذكيرا قائما بتزايد الحجم العالمي للاتجار بالأشخاص والتعقيدات المرتبطة بالتعامل مع هذه المسألة. ووفقا للتقرير، فإن النساء والأطفال لا يزالون ضعفاء بشكل خاص أمام الاتجار، لا سيما فيما يتعلق بالاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل القسري.

وبينما جرم أكثر من ١٣٠ بلدا الاتجار، إلا أن التقدم فيما يخص الإدانة لا يزال محدودا. وتؤكد تلك النتائج حقيقة أنه في حين أن الجهود الوطنية المبذولة للقضاء على الاتجار ضرورية، من الأهمية بمكان أيضا إحداث المزيد من التماسك في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى منع وملاحقة ومعاقبة المتورطين في الاتجار بالأشخاص، وبخاصة من خلال الجريمة المنظمة. ويشكل بناء القدرات، كما يشير إلى ذلك التقرير، تحديا كبيرا يتعين معالجته.

وتلتزم الهند بقوة بإقامة عالم خال من الاتجار بالبشر. إننا نعيش في واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم. إن الهند قد صدقت على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص, وبخاصة النساء والأطفال, المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في أيار/مايو ٢٠١١.ويتجسد التزامنا في مختلف القوانين والسياسات العامة الوطنية. فعلى صعيد تنفيذ السياسات العامة، قمنا بوضع استراتيجيات شاملة وتشاركية وجامعة لا تقتصر على التدخل المباشر لمكافحة الاتجار بالبشر فقط. ونتبع نهجا يتمحور حول الضحايا فيما يتعلق بهذه المسائل. وأُنشئت خلايا مركزية لمكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد المركزي وعلى مستوى المقاطعات. ونتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز الاستجابات المتعلقة بإنفاذ القانونتصديا للاتجار بالأشخاص في الهند. وقد وُضعت بالفعل خطة لمنع الاتجار بالبشر وإنقاذ ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى أوطانهم. كما تسعى الهند إلى القضاء على الاتجار بالبشر من خلال تمكين أبناء الفئات الضعيفة من مجتمعنا الذين يشكلون ضحاياه المحتملين. وذلك أيضا هدف من الأهداف الرئيسية لخطة العمل العالمية.

ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يسهم في ذلك الجهد ويساعد الدول التي تطلب المساعدة المالية والتقنية بغية بناء القدرات وإنشاء الأطر الإدارية والقانونية – وهي إصلاحات مؤسسية لا بد من القيام بها. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدور هام في تعزيز

التدريب وبناء القدرات من أجل توطيد الاستجابات المتعلقة بإنفاذ القانون.

ويساورنا القلق لأن الاتجاه العالمي المتزايد للاتجار بالأشخاص لم يتم القضاء عليه، على الرغم من ازدياد التعاون الدولي. وينبغي أن نضاعف جهودنا في مكافحة تلك الآفة. والهند على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي في ذلك الصدد.

السيد كوغدا (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، ويؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/67/PV.77).

إن الكثير من البلدان في جميع أنحاء العالم، مثل بوركينا فاسو، سنّت القوانين وانضمت إلى الصكوك القانونية الدولية بغية القضاء التام على الاتجار بالبشر. لكن يجب علينا أن نلاحظ أن ملايين الأشخاص لا يزالون يقعون ضحايا لتلك الممارسات. والإحصاءات تثبت تلك المقولة بإظهارها أن هناك ٢,٥ مليون من ضحايا الاتجار بالأشخاص، لم يُنقذ منهم سوى ١ في المائة في عام ٢٠١٢. وتلك الممارسة المشينة المنتمية إلى عصر آخر جزء من انهيار القيم الإنسانية، وتدهور الأخلاق الاجتماعية وتفاقم الفقر، وازدياد روح الارتزاق واشتداد الصراعات. ولسوء الطالع، غالبا ما يكون الأطفال والنساء الأشد عرضة لهذه الآفة، مما يختزلهم إلى حالة البضاعة التي تُباع وتشترى للاستغلال التجاري أو الجنسي أو للسخرة. ومما يثير المزيد من القلق ازدياد استخدام الأطفال في الاتجار بالبشر كطعم في أعمال إجرامية وإرهابية، أو كوقود للمدافع في الصراعات المسلحة.

ولذلك السبب، يشكل هذا الاجتماع لرفيع المستوى فرصة مواتية لكي يقوم المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، بتقييم الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر، وتحديدا، تنفيذ خطة العمل العالمية التي اعتُمدت في عام ٢٠١٠ لتحقيق ذلك الهدف.

وفي بوركينا فاسو، تلتزم الحكومة التزاما حازما منذ عام ١٩٩٩ بمكافحة الاتجار بالبشر على العديد من المستويات. على الصعيد المحلي، صادقت الحكومة في عام ٢٠٠٢ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها، واتخذت تدابير وخطوات وقائية لحماية الضحايا بإنشاء لجنة وطنية للرصد لمكافحة الاتجار بالأشخاص وما يرتبط به من ممارسات؛ وإقرار قانون في عام ٢٠٠٨ لمكافحة الاتجار بالأشخاص وما يرتبط به من ممارسات تمهيدا لإنزال العقوبات على المدانين بالاتجار بالأشخاص؛ وتوعية وتدريب الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وقادة الرأي بشأن الآثار الضارة لهجرة الأطفال؛ وإنشاء صندوق للمساعدة القانونية للضحايا بغية تمكينهم من الوصول إلى المحاكم بدون دفع تكاليف المحاكم؛ وإقرار إجراء لإعادة النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر إلى أوطانهم، في ظل ظروف تكفل حماية حقوقهم على نحو كامل.

وعلى الصعيد الدولي، تشارك بوركينا فاسو في البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية بشأن القضاء على عمل الأطفال والبرنامج المتعلق بمكافحة الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في العمل في غرب ووسط أفريقيا. وعلاوة على ذلك، وفي سياق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، أشرفت بوركينا فاسو على المفاوضات وصياغة خطة عمل واغادوغو لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، التي اعتُمدت في طرابلس، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

ويجبر علينا أن نعزز جهودنا وإرادتنا السياسية على جميع المستويات للقضاء على ممارسة الاتجار بالاشخاص التي عفا عنها الزمن. وذلك أمر ضروري من حيث تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويجب على جميع الأطراف الاضطلاع بدورها، سواء كانت المجتمع الدولي أو المنظمات الدولية والإقليمية أو أصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع المدني.

لقد أُقرت العديد من القوانين الوطنية، ووُقِّعت مجموعة من الاتفاقات الثنائية والإقليمية، وتمت المصادقة على الكثير من الصكوك القانونية الدولية – وكلها لا تحتاج سوى للتنفيذ. فَلْنحترم جميع الالتزامات التي تم التعهد بها في مكافحة الاتجار بالبشر. ومما لاشك فيه أن ذلك في متناولنا.

السيدة ميكوليشكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): هل سبق للأعضاء أن التقوا بضحية من ضحايا الاتجار بالبشر؟ أنا فعلت ذلك عندما كنت أعمل في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٩. الضحية اسمها مارينيلا، عمرها ١٧ سنة وكانت مرعوبة. وبعد أن اتُّجِر بها من رومانيا، أُرغمت على البغاء من لدن قوّاد كان يضربها بصورة منتظمة. وتعرضت للاغتصاب والتعذيب باستمرار في خضم محنة اتسمت بمعاملة قذرة وعنيفة ومرعبة. ومنذئذ، لا يسعني سوى أن أعترف بأنني كلما تكلمت في مناسبات مثل هذه المناسبة، يؤرقني هاجس عينيها الحزينتين. وكلنا نعلم الآن أن الاتجار بالاشخاص من أشد أشكال انتهاكات حقوق الإنسان سوءا وأشد الجرائم وحشية. وهو ظاهرة متعددة الأبعاء تؤثر على البالغين والأطفال، وما من بلد في العالم تقريبا في مأمن منها اليوم. وككل البلدان في الاتحاد الأوروبي، لا سيما بلدان أوروبا الشرقية، فإن بلدي يلتزم التزاما قويا بمنع الاتجار بالبشر.

ونعتقد أن مكافحة الاتجار بالبشر أكثر من واجب وطني. والاستجابة المناسبة، مثلما قلنا جميعا خلال الأيام القليلة الماضية، هي اتباع نهج متسق على الصعيد الدولي يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة الحكوميين والحكوميين الدوليين وغير الحكوميين.

وأود أن أتشاطر الجمعية العامة، على أسرع نحو ممكن، بضع نقاط رئيسية من منظور رومانيا.

أولا، إن التنفيذ المتسق والعالمي للصكوك القانونية الدولية ذات الصلة نقطة انطلاق في واجبنا، بما أن الاتجار بالأشخاص له تداعيات عابرة للحدود الوطنية. ولغتنا المشتركة بشأن هذه المسألة نجدها في الصكوك القانونية الدولية الحالية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، التي تعطينا الأساس القانوني لحماية الضحايا ومقاضاة الجناة.

وتشجيع انضمام جميع دول العالم إلى البروتوكول هدف من الأهداف الرئيسية لخطة العمل العالمية التي ناقشناها خلال اليومين الماضيين. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤيد النداء الموجه في بيان الاتحاد الأوروبي (انظر A/67/PV.77)، وأحث جميع الدول على المصادقة على اتفاقية باليرمو وبروتوكولها بدون تأخير، فضلا عن تنسيق الجهود لتنفيذها تنفيذا تاما. وقد قامت رومانيا بذلك تحديدا في عام ٢٠٠٢، ولدينا الآن مجموعة كاملة من الصكوك القانونية المحلية دخلت حيز النفاذ، وتكمل بعضها بعضا بسياسات عامة استراتيجية محددة.

ثانيا، أصبح تعزيز الجهود الجماعية لمنع الاتجار بالبشر أكثر ضرورة من أي وقت مضى. وحملات التوعية التي تستهدف الفئات الرئيسية المعرضة للخطر أداة وقائية أساسية، وقد قمنا بالعديد من تلك الحملات في رومانيا. وتضطلع المنظمات ذات النطاق المحلي والدولي بدور حاسم في هذه الحملات، وينبغي أن تكون شريكة دائمة. لكن، علاوة على الجمهور بصورة عامة، ينبغي إشراك مقدمي الخدمات الذين يتصلون بالضحايا، مثل الموثّقين العموميين وشركات النقل والسياحة.

ثالثا، من الأهمية بمكان وضع آلية دولية لإحالة الضحايا بغية تعزيز مستوى حماية الضحايا ومساعدتهم. قامت سلطاتنا الوطنية بوضع وتطوير آلية عابرة للحدود الوطنية لإحالة ضحايا الاتجار على أساس تنفيذ آليتنا الوطنية لتحديد هوية الضحايا وإحالتهم، وذلك بالتعاون الدولي الملموس مع بلدان المقصد. ونضع في اعتبارنا دائما أن مساعدة الضحايا تعني

الاستجابة لاحتياجاتهم على أساس كل حالة على حدة في الآجال القصير والمتوسط والطويل.

رابعا، المقاضاة الأكثر فعالية، الهادفة إلى تقديم الجناة إلى العدالة، متاحة من خلال التعاون المشترك بين الوكالات والعابر للحدود الوطنية. ويسرني أن أقول إن الاتجاه الإيجابي للتحقيقات الجنائية في قضايا الاتجار بالبشر في رومانيا يتضح من خلال الزيادة في عدد حالات الإدانة. في عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، كان عدد المتجرين الذين صدرت بحقهم أحكام أعلى بنسبة ٥٥ في المائة مقارنة بالسنة السابقة، وضعف عددهم عام ٢٠١٠. في عام ٢٠١٢، أبرمت السلطات الرومانية أيضا بروتوكولا تنسيقيا محليا فيما بين الوكالات يهدف إلى تنفيذ مشروع لتوسيع نطاق الممارسات الجيدة المكتسبة في السنوات الأخيرة وزيادة كفاءة عملية المحاكمة.

وأود أن أشدد على الدور الأساسي للمجتمع المدني في العملية الشاقة المتمثلة في القضاء على الاتجار بالبشر. لا يمكن منع الجريمة ولا تقديم المساعدة للضحايا بدون مشاركته ونشاطه. أود أن أنضم إلى الآخرين في التشجيع على اتباع نهج قائم على مشاركة المجتمع المدني على جميع المستويات، وفي الإشادة بالمنظمات غير الحكومية على تحمسها وتفانيها، وما قامت به من عمل مضن.

ختاما، أود أن أناقش أحد التحديات التي تتطلب الاهتمام وتوفير الموارد في المستقبل القريب، ألا وهو تحسين جمع البيانات وتحليلها. في رأينا، لا بد من وجود أساس علمي لتقييم وتحليل السياسات العامة ذات الصلة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر على نحو فعال. في ذلك السياق، إلى جانب العمل في برنامج وطني لتنسيق الضحايا والشهود، ونظام وطني متكامل لجمع البيانات، تعكف السلطات الرومانية على إنشاء منصب المقرر الوطني الذي تتمثل ولايته في مواءمة أساليب قياس وتفسير بيانات مع تلك التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي والهيئات الدولية الأخرى. وتجيء هذه الجهود تمشيا مع التوصيات الواردة في التقرير العالمي لعام ٢٠١٢ عن الاتجار بالأشخاص الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونود، بهذه المناسبة، أن نشيد بالمكتب لكل ما يقوم به من جهود ترمي إلى مكافحة هذه الجريمة النكراء، وأن نشكر أيضا سفيري النمسا والرأس الأخضر على تيسيرهما تنظيم هذا الاجتماع الجيد التوقيت جدا.

قبل خمسة وستين عاما، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. في ذلك الإطار، كان جوهر ما أعلنته الدول الأعضاء هو أن جميع البشر يولدون أحرارا؛ وأنه لا يجوز استرقاق أي شخص أو استعباده؛ وأن الرق وتجارة الرقيق بجميع أشكالهما محظوران. كما نص الإعلان على أن بني البشر جميعا ينبغي أن يعيشوا في كرامة وفي مأمن من الأذى والخوف. لكن، اليوم، هناك ملايين من الناس، معظمهم من الأطفال والنساء، إلى جانب الفئات الضعيفة الأخرى، يعيشون ضحايا الرق المعاصر.

تظل رومانيا، شأنها شأن كل بلد عضو في الاتحاد الأوروبي، ملتزمة التزاما ثابتا بالجهود العالمية الرامية إلى مكافحة هذه الآفة. والعناصر الرئيسية، بطبيعة الحال، هي الكلمات الأربع التي ذكرها كل واحد من المتكلمين تقريبا، ألا وهي الوقاية والحماية والمقاضاة والشراكات. ليس الأمر مجرد سياسة أو وعود ديماغوجية. إن مكافحة الاتجار بالبشر أعمق من ذلك، فهي تتعلق بإحساسنا الجماعي بإنسانيتنا، ومسؤوليتنا الجماعية عن حماية الحقوق الأساسية وغير القابلة للتصرف لجميع البشر في التمتع بحياتهم في ظل الحرية والكرامة والأمن. علينا جميعا أن نصون تلك المسؤولية، لا يهم من نحن ولا من أي بلد نحن، وبصرف النظر عن عرقنا أو عقيدتنا أو منحانا في الحياة. في هذه الأمور ينبغي ألا تكون هناك فواصل تفرق بيننا. لذلك فإن الأمر يعود إلينا جميعا أن نتخذ إجراءات

حازمة لتحويل مجتمعاتنا إلى أماكن لا تساعد على ارتكاب جرائم مروعة مثل الاتجار بالبشر. علينا جميعا أن نسعى جاهدين لنعيد البسمة والشعور بالحياة إلى مارينيلا وقريناتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.